

د. أحمد عبد المجيد

صحافة بلد ملتهب

أزمات التمويل والمسؤولية المهنية

في الصحافة العراقية

تقديم: فؤاد مطر



د. أحمد عبد المجيد

صحافة بلد ملتعب

أزمات التمويل والمسؤولية المهنية
في الصحافة العراقية

تقديم

فؤاد مطر



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. Ltd

ردمك 4-733-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. Ltd



عين التينة، شارع المغني توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb



بيروت: تليفاكس 00961-423443

البريد الإلكتروني: fmatar@GLOBIX.cc

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

تصميم الغلاف: سامح الخلف

المحتويات

	مقدمة الأستاذ فؤاد مطر: أهل مكة... وأهل صحافة
7	العراق
15	تمهيد المؤلف للكتاب
19	الفصل الأول: أزمة التمويل في الصحافة العراقية
	• الإعلان في البيئة الدولية • السمات الاتصالية للإعلان • الإعلان والصحافة تبادل.. المنافع • مصادر التمويل.. التنوع أو التعددية • الإعلان في الصحف.. خيارات متعددة • أزمة التمويل وتحديد المصطلح والمشكلة • الإعلان في العملية السياسية • الحالة في ظل اتساع الصحف • مصادر الإعلان في العراق • استنتاجات وتوصيات.
	الفصل الثاني: أخلاقيات المهنة الصحفية في عراق
45	ما بعد نيسان 2003
	مفهوم أخلاقيات المهنة الصحفية • مصادر أخلاقيات المهنة الصحفية في العراق • المسؤولية الصحفية • القواعد السبع لأخلاقيات المهنة الصحفية في جريدة الزمان - طبعة العراق.

مشروع ميثاق لتجنيب الصحفيين أخطار الانخراط
في التحريض على العنف والنزاع المسلح • الصحافة
العراقية من الانغلاق إلى الفوضى.. توصيف الحالة •
تجاهل المسؤولية المهنية في الصحافة العراقية مصدر
لإنتهاك الحريات • صحافة تواجه الأزمات • المسؤولية
الصحفية والمعلومات • تحديثات النشر في الصحافة
العراقية • الصحافة المستقلة.. تحديثات الواقع في العراق
• الخلاصة

أهل مكة.. وأهل صحافة العراق

بقلم الأستاذ فؤاد مطر
الصحافي والكاتب العربي

مثلما أن أهل مكة أدري بشعابها على نحو القول المتداول والمعبر خير تعبير عن مقاصده، فإن زملاءنا في بلاد الرافدين بشتى أطرافهم أدري بظروف صحافتهم التي هي إحدى الصحفات الأكثر معاناة ماضياً وحاضراً في العالم الثالث. هكذا الحال في زمن الإعلام الموجّه بذريعة أنه الإعلام الوقائي. وهكذا الحال نفسه في زمن الطفرة النشوية في مرحلة ما بعد إسقاط النظام الصدامي من جانب جحافل الاحتلال الأميركي - البريطاني (جورج بوش الابن - طوني بليس) المؤازر من بعض الحكومات الأجنبية والعربية. وكما الحال في مصر والسودان والجزائر مع تفاوت الدوافع والمبررات للنشر الصحافي فإن هذا الكم من الصحف التي صدرت في العراق جاء يؤكد أي آثار بالغة السوء تنشأ عن

احتقانات الرأي الواحد وكيف أنه لمجرد أن تتاح الفرصة فإن ما يشبه الطوفان النشري يحدث. ولا يخفى على اللبيب من الناس كيف أن الطوفان المائي يضر بمثل ما يفيد. فهو يروي الأرض إلى أعماقها لكنه في الوقت نفسه يجرف الزرع والضرع وأحياناً البشر والحجر قبل أن يستقر ويهدأ اجتياحه الذي يكون أحياناً مثل البراكين عندما تغضب وتتفجر ناراً حارقة تحمل في الوقت نفسه معادن من شأنها مساعدة البشر المتضررين أو سلالاتهم اللاحقة على الحياة الكريمة.

لقد فاجأنا أهل الأحزاب والتيارات السياسية والدينية بما يشبه الطوفان متمثلاً بإصدارات صحافية. ومع هذا الإصدار انتهى ما يجوز اعتباره «الاحتباس الإعلامي» وإمتشق الزملاء القلم ليسلطوا ما يجيش في النفس من أفكار ومشاعر. وكانت حال القلم في كل صحيفة مثل حال مارديت من القمم. وهكذا بدأت صراعات يدور رحاها بين هذا المارد وذاك. وللوهلة الأولى يبدو الأمر ظاهرة صحية.. إنما. وإنما التي نعيها هي التصرف بمسؤولية وأخلاقية واعتبار التجريح والنيل من الكرامات خطأً كبير الإحمرار.

لست هنا للخوض بالمزيد في الأحوال الراهنة للصحافة العراقية، لأنني كما أشرت اعتبر أن أهلها أدرى وأحق بهذا الخوض، وإنما للإضاءة على أحد زملاء المهنة الدكتور أحمد

عبد المجيد كنموذج لواحد من كوكبة من الزملاء العراقيين يخوضون كل واحد منهم في صحيفته تجربة فريدة في عالم النشر المسؤّر بأسلاك فكرية وعقائدية ومذهبية تجعل الاقتراب غير المحسوب منها مغامرة غير مأمونة العواقب.

وقبل أن يختار الزميل سعد البزاز رائد صحافة الطبعتين لـ «الزمان»: الدولية في لندن عاصمة النشر العربي عام 1997 والمحلية في البصرة ثم في بغداد لاحقاً، الزميل أحمد عبد المجيد ليرأس تحرير الطبعة المحلية، كان زميلنا مؤلف هذا البحث الذي أكتب له هذه المقدمة، نأى بنفسه عن الإصطفاف خارج خط التوازن، أو فلنقل تشبيهاً «خط الإستواء الإعلامي». والإستواء هنا كما أعنيه هو الخط السوي الذي يتعامل بوعي مع الخبر الصادق والوثيقة غير المصنّعة.. هذا إذا تفادينا كلمة المفبركة. وإلى ذلك اعتبار التّكذيب سقطة من جهة وواجباً من جهة أخرى. سقطة بمعنى أن تكون المطبوعة في شخص من كتب ومن راسل ومن نشر واعية ولديها قدرة التمييز والقراءة بين السطور لتلافي ما يمكن أن يكون الأعظم دسائس كان الأعظم أو افتراءات. وعندما أقول ذلك ففي ضوء تجربة عريقة في مجال النشر والمسؤولية التحريرية في الصحافة اليومية وبعدها الأسبوعية بين بيروت من خلال صحيفة «النهار» والقاهرة من خلال

صحيفة «الأهرام» وباريس من خلال أسبوعية «النهار العربي والدولي» ومجلة «المستقبل» ولندن من خلال مجلة «الاقتصاد العربي» ثم مجلة «التضامن» وتلا ذلك تركيز على التأليف بشقيه التحليلي التنويري والتوثيقي - الموسوعي فإستقرار في رحاب صفحات الرأي في صحيفة «الشرق الأوسط» والإطالة اليومية من خلال عمود تحليلي للسياسة العربية في صحيفة «اللواء» اللبنانية. وفي ضوء التجربة هذه كان أحمد عبد المجيد قبل أن ينال شهادة الدكتوراه ويمارس في الجامعة تدريس بعض مناحي أصول الإعلام المتوازن، واحداً من مجموعة من الزملاء أعتز بأن الجامع المشترك بيننا هو أن قانون الولاء للمهنة يتقدم على أي ولاءات سواء كانت بالاختيار أو بالاضطرار، وعلى أن الكلمة في الصحيفة أو المجلة تكسب الرونق المحترم إذا كانت تلك التي هي كلمة حق يراد بها الحق ولا شيء غير الحق. والحق في قاموس مهنة البحث عن المتاعب هو الحقيقة. كما أن الجامع المشترك هو التسليم بأن تراكم النفي والتكذيب الاضطراري أو العفوي يضعف مصداقية المطبوعة. وإلى ذلك كان الجامع المشترك هو التسليم أيضاً بأنه مهما بلغ شأن الصحافي قدرة وشهرة يجب أن يتذكر بأنه ليس وحده في ذلك وأن هنالك دائماً مَنْ هو أكثر قدرة منه، ولذا فالتواضع يشكل عنصر تدعيم

لشأن صاحب القلم الذي إعترف برهته حكام وأباطرة من بينهم نابليون الذي طالما ساوى بين رهبة صرير القلم ودوي المدفع، ربما لأن الدوي المدفعي ينتهي بإطلاق القذيفة فيما آثار الكلمة تتواصل وتتناقل وتحفر في الوجدان وتجد حيزاً لها في العقل. إلى ذلك أيضاً وأيضاً كان موضوع التثقيف المستمر والتسلح باللغة التي تجمع السنة الجميع شرقاً وغرباً وأعني بها اللغة الإنكليزية من الجوامع المشتركة فضلاً عن مواكبة التطور التقني السريع الإيقاع. وتلك المسألة يسجلها المرء للزميل سعد البزاز الذي أعطى اللغة واعتماد التقنيات في عملية الإنتاج الصحافي الأهمية القصوى وبذلك بات جائزاً القول إن هنالك «الظاهرة البزازية» في عملية النهوض الإعلامي في العراق وهي عملية لن تبقى على حالة الارتباك التي هي عليه نتيجة الاحتلال الذي كان كاملاً وبات نصفياً وسيتحول جزئياً ولا تندثر التداعيات الناشئة عنه إلاّ عند انتقال المجتمع العراقي إلى رحاب التآلف في ظل هوية وطنية تحتمل المناقشة الضميرية وليس المجادلات العقيمة على نحو محاولات إخواننا الفلسطينيين الذين لا دولة لهم واللبنانيين الذين قد يفقدون دولتهم شأنهم في ذلك شأن السودانيين الذين انشغلوا بالمجادلات والمكايدات فبات السودان تلك شبه القارة يرسم التبعر. والمناقشة شبه الضميرية كما

أراها تتم على قاعدة مزدوجة أولها أن السماح تقود إلى التسامح فإسقاط غواية الثأر الذي يؤسس للثأر المضاد تماماً مثل الدم الذي يستسقي الدم والغضب الذي يفرز الحقد. أما الجزء الثاني من القاعدة فهو صفاء النفوس والتسليم بأن الدين لله والوطن للجميع وأن الروح القومية هي مثل سجادة الصلاة التي يرتاح جبين المؤمن عليها. وخارج هذا المفهوم يصبح المرء جاحداً بالنعمة. وهنا نرى في المشهد وبحروف مجسمة ومضيئة قول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: مَنْ كَانَ فِي نِعْمَةٍ وَلَمْ يَشْكُرْ خَرَجَ مِنْهَا وَلَمْ يَشْعُرْ. فالعراق الوطن نعمة. وخير الشكر على هذه النعمة كي لا يفقدها العراقي هو التآلف واعتبار الولاء للوطن ومن دون الخوض في التنظيرات، هو الفريضة السادسة.

يبقى وأنا أختتم هذا التمهيد للبحث الموضوعي الممزوج بأوجاع ابن المهنة المنشغل البال عليها، عن صحافة البلد الملتهب التمني بأن تصل موجة الطفرة الصحافية في بلاد الرافدين إلى مرحلة الجزر فلا تبقى عند رقم المئتي صحيفة ويحدث نوع من الاندماج الكفيل بديمومة العمل الصحافي الجدي والراقي وأن يتعزز المنحى الجامعي، بحيث لا تبقى المهنة أسيرة قوالب تعتمد الموهبة في الحد الأقصى والاعتياش في الحد الأدنى وهذا يعني أن المسيرة الجامعية

للإعلام خلال حوالى نصف قرن بين إنشاء أول قسم صحافة تابع لكلية الآداب بجامعة بغداد عام 1964 وبين إنشاء أول كلية للإعلام عام 2002 كانت بطيئة. كما أتمنى أن يتحول زملاء المهنة إلى اعتبار حبر أقلامهم مثل الماء الذي في خراطيم عربات الإطفاء وبحيث إنه إذا كان الماء يساعد على إطفاء لظى النار المتصاعدة فإن الحبر في أقلام الزملاء وما يكتبون يساعد على تطوير الأحقاد والصراعات والتشفيات والنظر بنوايا منزّهة عن أي سلبات إلى عراق الأبناء والأحفاد يعوّض نصف قرن من معاناة عراق الأجداد والآباء. وليس على حَمَلَة الأقلام بمستحيل. ومن هنا فإن مشروع الميثاق الذي قرأته في بحث الدكتور أحمد عبد المجيد بالكثير من التأني والتأمل يستحق أن يكون ورقة للنقاش تتوزع على محاور تثيرها الآراء بالمزيد من الجدوى والجدية. وشيئاً فشيئاً تصبح صحافة العراق شجرة ضاربة جذورها في أرض طيبة وثمارها حلوة المذاق... وبذلك لا يعود العراق بلداً ملتهباً. والله الموفق.

فؤاد مطر

بيروت، تموز 2009

تمهيد

هذا الكتاب

يحتاج واقع الصحافة العراقية الجديدة الى رصد مستمر. فهي في دور الصيرورة التي يفترض ان تؤسس لتقاليد غير موروثة. ويرى جل المشتغلين في هذه الصحافة اليوم ان الماضي السياسي القريب وكذلك الحاضر الذي ينوء بثقل الاضطراب ونزيف الدم لايسمحان بفرصة أو بداية حقيقية لعمل صحفي او اعلامي مستقل. وبالرغم من محاولات قدمت من الخارج وتعهد بها عراقيون نجحت مشاريع صحفية ارتبطت بجهودهم في لندن وبعض العواصم، فان الصحافة العراقية بما شهدته من انقلاب واتساع عمودي وأفقي اتسمت بطابع خاص أثار وتثير جدلاً واسعاً وتباينت بشأنها التقييمات والآراء والمواقف، وتجاوز الامر الى حد اتهامها بالتبعية الحزبية والطائفية والمناطقية وغيرها. وساعد في تفاقم ذلك أمران: الاول هو تلك الفورة غير المسبوقة التي شهدتها عدد الصحف الصادرة بعد احداث نيسان 2003 وبلغ نحو 200 صحيفة، والثاني انطلاق صحافة الاحزاب والمنظمات والاشخاص على نحو يعيد الى الواجهة ملامح صحافة الحقبة ما قبل الجمهورية نسبياً. وإلى كل أمر من الامرين ثمة دوافع ومسوغات يمكن الاشارة فقط الى ظاهرتين او ازمتين رافقتهما

وادرک الصحفيون أنفسهم جسامتهما في بلد ملتعب.

ويسعى هذا الكتاب الى الخوض في التأثيرات او التدايعات الناجمة عن ازمة التمويل وفي طليعتها التمويل عبر الاعلان الذي أسهم في اسقاط عشرات الصحف خلال ماراتون المنافسة للفوز بالاستمرارية فضلاً عن ازمة المسؤولية المهنية او مايعرف باخلاقيات المهنة الصحفية التي اسهمت ايضا بخلق نوع من القطيعة بين الصحف وجمهورها وبينهما وبين الواقع السياسي الدموي الذي ادى الى ان يدفع الصحفيون ضريبة انخراط بعضهم في ظاهرة العنف الدموي من خلال الدعوة الى الكراهية او المساهمة في التحريض على الصراع الطائفي والقومي، وهي قضية انطوت على تأويلات او على الاقل سوغت للقوى المتصارعة والمسلحة اختيار الصحفيين اهدافا سهلة وتحويل رسالتهم الاجتماعية والاخلاقية الى محتوى للاستحواذ او الانحياز الثأري الذي سحق آلاف الضحايا الابرياء ومنهم الصحفيون(*) المفترض ان يكونوا بمنأى عن رصاص الغدر والحقد الأعمى ويكرسوا

(*) قال الاتحاد الدولي للصحفيين ان الخطر ظل يكتنف العمل الصحفي في عام 2007 اذ قتل 171 صحفياً أثناء أداء واجبهم وهو رقم يقترب من العدد القياسي المسجل في عام 2006 وهو 177 قتيلاً. وقال الاتحاد الذي يقع مقره في بروكسل «ان العراق شهد سقوط ما يقرب من ثلث هذا العدد اذ قتل 65 من الصحفيين والعاملين في المؤسسات الاعلامية». و اضاف الاتحاد في بيان نقلته رويترز «ان الصومال وباكستان جاءا ايضا في صدارة قائمة المناطق الخطرة بالنسبة للصحفيين اذ قتل ثمانية في الصومال وسبعة في باكستان. كما ان ستة صحفيين قتلوا في المكسيك حيث تسهم ايضا تغطية عمليات تهريب المخدرات بالخطورة الشديدة». وقال جيم بوملحة رئيس الاتحاد «يظل العنف ضد الصحفيين عند مستويات بالغة العلو للعام الثالث على التوالي وان الاكثر تعرضاً للخطر كالمعتاد هم الاعلاميون العاملون في بلدانهم». وكانت حصيلة اجمالية سجلتها نقابة الصحفيين العراقيين قد اشارت الى مصرع نحو 227 صحفياً عراقياً منذ نيسان 2003. وهو حصيلة غير ثابته وظلت موضع تضارب ارقام وبيانات.

مهماتهم لنقل الواقع وإبلاغه الى الملأ.

ويهمني ان أؤكد أن هذا الكتاب لم يعتمد سوى معايير الحقيقة. وقد إعتد اسلوب البحث العلمي في تشخيص مشكلتين من أخطر المشاكل التي واجهتها صحافة العراق مابعد نيسان 2003. وسيجد القارئ فيه مادة علمية جمعت الحقائق الموضوعية بالعمل الميداني. ولقد ساعدني وجودي على رأس أكبر مؤسسة صحفية مستقلة كانت رائدة في انبثاق الصحافة العراقية الجديدة في تحقيق هذه الغاية.

ولذا أرى ان الواقع كفيل بتقويم تجربتها بكل ماتحفل به من اداء مهني وتقاليدي تميزت بها عن سواها وظلت محافظة على هويتها الوطنية واستقلالية توجهاتها والمبادئ التي أسست تلك التقاليد عليها. وأختم بالقول إن ما أسعى إليه من هذه الدراسة هو رصد وتوثيق مسيرة حقبة صحفية ستظل موضع اهتمام وتساؤل ومتابعة بالنظر لما رافقها من أحداث هزت العراق والمنطقة وادت الى اصطفاك سياسي وفكري كان العالم العربي محوراً بارزاً فيه.

د. أحمد عبد المجيد

6/1/2009

الفصل الأول

أزمة التمويل في الصحافة العراقية

(الاعلان مصدر لاستمرار صدور الصحف المستقلة)

الاعلان.. في البيئة الدولية

من الصعب ايجاد تعريف جامع للاعلان. إذ ليس له في القواميس العربية تعريفاً بالمعنى الاصطلاحي⁽¹⁾. حيث ان اعتماد المجتمع المعاصر على أساليب ووسائل الاتصال الجماهيري، جعل الوصول الى هذا التعريف أكثر تعقيداً ودفع بعض خبراء الاتصال الى ايراد تعريفات يمتزج فيها الاعلان بالدعاية.

و(الاعلان) في القاموس المحيط للشيرازي هو (المجاهرة). ويعد (بطرس البستاني) أول عربي يعرف (الاعلان) بمعناه الاصطلاحي. وهو في اللغة يعني (الاظهار والنشر) وفي الاصطلاح (الاعلام بأمر مخصوص على وجه مخصوص). وتكرس دائرة المعارف الفرنسية المفهوم (لتعريف الجمهور بمنشأة صناعية واقناعه بامتياز منتجاتها) ومثلها فعل القاموس العام الكبير⁽²⁾. ولا يخرج تعريف قاموس (لاروس) الفرنسي عن هذا المعنى. غير أن اكاديميين عرب عرّفوا الاعلان بأنه (الوسيلة المدفوعة لخلق حالة من الرضا النفسي في الجماهير لغرض بيع او المساعدة في بيع سلعة او خدمة معينة او كسب موافقة الجمهور على قبول فكرة او توجيهه وجهة بذاتها)⁽³⁾.

السمات الاتصالية للاعلان

يتعين الاعتراف بوجود تداخل ملحوظ بين الاعلان ومستويات اخرى في الاتصال الجماهيري كالعلاقات العامة والدعاية والإعلام

وذلك يبدو واضحاً في الطبيعة السياسية التي يوجه إليها الإعلان بالمجتمع المعاصر خلال الحملات الانتخابية والصراعات الأيديولوجية. إن السياسي يجد نفسه في خبير الإعلان ويجد الأخير نفسه في السياسي. يقول جو ماكجينيس (إن وكالات الإعلان تعمل في ميدان بيع الرؤساء الأمريكيين وبكل صراحة منذ عام 1952. فعندما رشح داويت ايزنهاور نفسه للمرة الثانية عام 1956 تعاقد مع شركة باتون وبارتون ودور سيتيني داووزون لتتولى أمور حملته الانتخابية حتى قال أحدهم وهو ليونارد هول، من زعماء الحزب الجمهوري إننا نبيع الرئيس كما نبيع أي منتج آخر يعرض في السوق)⁽⁴⁾. غير أن روزفيلد ومزون لاحظا أن الإعلان يميل إلى استغلال انماط السلوك والاتجاهات السائدة ونادراً ما يسعى إلى غرس اتجاهات جديدة أو خلق أساليب جديدة تماماً للسلوك⁽⁵⁾. وعلى الرغم من جهود أكاديمية تبذل للتفريق بين الإعلان وبقية مستويات الاتصال الجماهيري فإن القواسم المشتركة يمكن تلخيصها بالآتي:

1. أن لكل منها طابع الإيحاء والاستمالة العاطفية والعقلية ذلك أن الهدف النهائي هو الوصول في آخر الأمر إلى الموافقة والاقناع.
2. أنها جميعاً تعتمد وسائل تأثير متشابهة هي الإذاعة والتلفزيون والسينما والمحاضرات والمعارض والملصقات. وفي الصحافة تستخدم على شكل مقالات أو صور.
3. وتشارك أيضاً في طابع واحد هو إرغام الضمير الشخصي إلى حد ما، لأنها تقصد فرض أفكار لا يطلبها الفرد من تلقاء نفسه. كما هو الحال في إعلانات التعريف بمرشح أو نشر

أرقام هواتف معينة للإبلاغ عن مطلوبين أو مشتبهيين. فوسائل الاتصال تخبر المواطن بالظروف الاقتصادية وأخبار الرياضة والطقس والأعمال والأحداث الثقافية والاجتماعية والثروة والصحة والحياة العامة والخاصة للمشاهير، وكذلك تقوم هذه الوسائل بنقل الأخبار التي تؤكد أن النظام السياسي يعمل لمواجهة الأزمات المتجددة والأخطار المفترضة⁽⁶⁾، أن تأكيد هذا المعنى أمر هام جداً للاحتفاظ بالتماسك الاجتماعي للشعب، وهو ما يعني توفير الظروف المواتية للاستقرار السياسي للنظام السياسي القائم، طالما أن الحكومة قادرة على القيام بوظائفها⁽⁷⁾.

الاعلان والصحافة.. تبادل المنافع

سبق الاعلان الصحافة، من حيث الولادة أو التأسيس، بعدة قرون. وكان الاعلان موجوداً قبل اختراع الطباعة منتصف القرن السادس عشر وبعد الاغريق أول من عرف الاعلان الشفوي ومارسه وذلك بفضل براعتهم في التجارة. واحتفظ الاعلان في العصور الوسطى وحتى نهاية القرن السادس عشر بالاشكال التي كان عليها في العصور القديمة، وهي المناداة وأطراء السلعة في الطرقات واللافات التي كان التجار والباعة يعلقونها على واجهات حوانيتهم. وأعتمدت الدولة على هذه الاشكال الاعلانية في ابصال بلاغاتها وبياناتها الى جانب لصق الأوامر على الجدران. وبظهور الملصقات ظهرت وكالات الاعلان. وكان لولادة الصحافة أثر كبير في فتح الطريق واسعاً أمام الاعلان الحديث. ويعود نمو الاعلان واتساعه في الصحافة الى انشاء وكالات الاعلان والتي تأثير الولايات المتحدة. ويشكل الاعلان في الولايات

المتحدة الجانب الاساسي من الصحف وتبلغ مساحته 70.41 بالمنة في المتوسط⁽⁸⁾.

وعلى العموم فان الصحافة تعتمد على الاعلان اكثر مما يعتمد الاعلان على الصحافة. والنقطة الرئيسة في هذه العلاقة هي ان الاعلان يعمل على توسيع رقعة قراء الصحف⁽⁹⁾.

ويشكل الاعلان مصدر تمويل حيويًا بالنسبة للصحف يساعدها على تخفيض سعر الصحيفة فيزداد عدد القراء ويقبلون من بين عناصر اخرى على اقتنائها. وينظر الى هذه العملية من خلال تولي مصادر الاعلان مهمة سد النقص في تكاليف الطبع وفي زيادة ضمانات الصحيفة للعاملين فيها. ويذهب خبراء عرب الى حد اقران حرية الصحيفة بهذا المصدر المالي استنادا الى اعتبارات منها القدرة على منافسة الصحف الحكومية أو تطوير الشكل الفني والاخراج الطباعي.

وتزداد أهمية الاعلان في صحافة اليوم بالتقدم الذي طرأ على تقنيات الاتصال واضطرار الصحف الى اعتماد الانترنت والاشتراك في مواقع وكالات الأنباء العالمية، وهي مستلزمات تتطلب ميزانية عالية لتغطية نفقاتها بوصفها ثورة غيرت حياة العالم والصحافة في مقدمتها⁽¹⁰⁾. وعلى سبيل المثال فان ثمن الاشتراك في خط واحد على الشبكة الدولية يتطلب نحو ثلاثة آلاف ومئتي دولار فضلاً عن تكاليف الصيانة الدورية للحاسبات والبدل الشهري⁽¹¹⁾ وهو الأمر الذي يفسر افتقار عدد كبير من الصحف العراقية الصادرة بعد سقوط النظام في نيسان 2003 الى هذه الخدمة وعدم امكانها مواجهة التحديات التكنولوجية والمهنية الجديدة وتراجعها عن خدمة الصالح العام (أي

القيام برسالتها⁽¹²⁾. ويؤدي الاعلان بعض مهمات رسالة الصحافة بوصفه يقدم معلومات مستجدة قد تهتم القارىء في عمله وحياته وبيته ومطبخه. كما يقدم معلومات جديدة للناس على الرغم من انهم لايعترفون به⁽¹³⁾، مما يتطلب مراجعة هذا الموقف والاهتمام بوظيفة الاعلان في المجتمع الحديث. فهو عامل هام من عوامل ترويج السوق وهو ترس لايمكن الاستغناء عنه في جهاز ادارة الاعمال، ومصدر تمويل لاغنى عنه لكل صحيفة. ويرى مؤرخون ان كثيراً من ملامح الحقب الزمنية التي أعقبت ولادة الاعلان الصحفي يمكن اكتشافها من خلاله، فيعلم الجمهور منها حياة السابقين الاجتماعية والاقتصادية اذ كانت متنوعة متباينة منها اعلانات عن الهاربين والمفقودين والبضائع الجديدة وانواع الادوية التي تشفى الامراض ومنها اعلانات البانصيب وعمليات البيع والشراء والايجار والمفقودات الخ.. وكانت وكالات الاعلان تستغل الاحداث الجارية لتنشيط الاعلان. (فاذا كان الناس يقلدون الرئيس الامريكي لنكولن في اطالة شعر ذقونهم فانهم بحاجة الى الدهان الذي أطال ذقن الرئيس وميزها)⁽¹⁴⁾.

مصادر التمويل.. التنوع أو التعددية

جارى الاعلان ثلاثة انماط رئيسة من التفكير الاقتصادي الذي شهده العالم منذ بداية القرن الثامن عشر. وقد ارتبط الاعلان في النظام الرأسمالي أو الليبرالي بخاصتين من خواص النظام ذاته أولاها ان الربح هو الذي ينشط الانتاج ويثيره. ويتم ذلك بالإغراء الذي يتولاه الاعلان، وثانيهما ان الاقتصاد حر يقوم على مبدأ المنافسة وان الاعلان يكون سلاح هذه المنافسة. ويضطلع الاعلان في هذا الصراع بدور كبير الى الحد الذي قيل فيه انه يسهم في خلق الاحتكارات الضخمة.

أما في النظام المركزي أو الاشتراكي الذي يهدف إلى إلغاء الملكية والمشروعات والأرباح الخاصة فإن الإعلان يختفي اختفاء تاماً ويصبح أداة في أيدي قادة النظام السياسي يستخدمونه لدعم وسائل قوتهم. وبموجب هذا المفهوم فإن الإعلان كوسيلة يتحول إلى خدمة الشعب وإرشاده لا إلى تضليله⁽¹⁵⁾، وفي خضم تجربة الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وسباق التسلح وفشل سياسة الوفاق الدولي حتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي تنوعت أساليب الباحث الدعائي والمخطط الاعلامي لممارسة العملية الدعائية الموجهة⁽¹⁶⁾. فقد أسهم في ازدياد الاهتمام في هذه القضية وتركز كبريات وسائل الإعلام في الولايات المتحدة وتعدد شبكات اتصالاتها مما أمكن للرسائل الدعائية الأمريكية أن تصل إلى موسكو وبرلين دون هوادة. ويمكن القول أن الإعلان عن السلع ولاسيما تلك التي تتعلق برفاهية المستهلك من مأكول وملبس وتزيين، لعب دوره المبهري في حمل المتلقي في بلدان خارج المعسكر الرأسمالي على عقد مقارنة ذات أبعاد تتعدى نطاقها الاقتصادي والاجتماعي إلى نطاق نفسي وعقلي يبرز أحد أبعاده في الوعي بأهمية الحرية الشخصية وإلصاق كل الانجازات الحضارية والتقنية بها. وقد رسمت الولايات المتحدة على سبيل المثال صورتها كدولة كبرى وكنظام للحرية من خلال الدهاء الدبلوماسي والذكاء الدعائي والتلويح بالامكانيات الاقتصادية والنفوذ السياسي⁽¹⁷⁾.

وأما في النظام الاقتصادي الموجه فإن الإعلان يظل حراً ضمن توجهات الدولة بحيث يرضي النزعة الانسانية. وهو أداة الدولة في ميدان المفاهيم الاقتصادية الكبرى ذات المصلحة العامة وفي القطاعات الخاصة ذات المغزى الاقتصادي العام. ويخدم هذا النمط من الإعلان

على الخصوص القطاع الخاص، لكنه في الوقت نفسه مسير في اتجاه المصلحة المشتركة. وفي هذا النظام تبلغ أوجها الحملات التي تجمع بين الاعلان الخاص وحملات الدعاية التي تقوم بها الدولة. وهذه الحملات تسمى حملات الاعلانات الجماعية⁽¹⁸⁾. على ان دولاً مرت بنمط مشترك أو انتقائي من النظام الاقتصادي أخذت في أحيان عديدة بالطريق الوسط. وقد أعترف بالقطاع الخاص وبرأس المال الوطني. وإذا سلمنا جدلاً بأن القطاع العام أو الحكومي قد يستطيع الاستغناء عن الاعلان فان القطاع الخاص لا يمكن بأية حال ان يستغني عنه ترويجاً للسلعة التي يريد تصريفها. وهكذا فان الاعلان هنا يكون أقرب الى الإعلام والعلاقات العامة منه الى الاعلان التجاري لانه يعمل أول ما يعمل على تهيئة جو من الثقة والتعاطف بين الجمهور والمؤسسات الانتاجية⁽¹⁹⁾.

الاعلان في الصحف.. خيارات متعددة

تعد الصحف من أهم وسائل الاتصال وأكثرها استخداماً في الاعلان في معظم دول العالم. وثمة عوامل عديدة تتداخل لتعطي للصحف هذه الميزة⁽²⁰⁾:

1. التغطية: حيث تصل الصحف الى قاعدة عريضة من القراء. ففي بريطانيا مثلاً فان المجلات المتخصصة ببرامج التلفزيون يتداولها نحو 10 ملايين شخص بينما تُقرأ مجلة ريدرز دايجست من قبل 8 ملايين شخص شهرياً.
2. توفير المعلومات: فالصحف على عكس بقية وسائل الاتصال يمكن قياس عدد قرائها بشكل دقيق والتخطيط لاية حملة اعلانية على خطى ذلك.

3. الانتقائية: ومن أهم خواص الصحف قدرة مخطط الاعلان على استخدامها في الاعلان بالشكل الذي يتيح له خيارات عديدة سواء بسبب تعدد هذه الصحف والمجلات او تعدد أنماط قرائنها مما يتيح للمخطط قدرة أفضل على الاختيار.
4. المرونة: فهناك مرونة في طلب الاعلان في الصحف. فمثلا يمكنك ان تطلب نشر الاعلان في أية صحيفة في باب اعلانات مبوبة لكي تراه منشوراً في اليوم التالي. وعموما فان مخطط الاعلان يجد سهولة أكبر في التعامل مع الصحف.
5. تكاليف الانتاج: وتكون في الصحف قليلة اذا ماقيست بالتلفزيون أو السينما. وبعض المعلنين يمكنه استخدام نفس تصميم اعلاناته سنوات طويلة ولكن في نفس الوقت فان شركة ملايس لا بد ان تغير اعلاناتها مع تغير الموديلات التي تصنعها.
6. الاسعار: وتختلف الاسعار من صحيفة الى صحيفة وحتى في الصحيفة الواحدة يختلف سعر الاعلان من صفحة الى صفحة ومن حجم الى آخر وحتى بالنسبة للوقت الذي يتم فيه طلب نشر الاعلان^(*).
- وتسعيرة الاعلان وان كانت عملية تجارية بحثة تخضع لاعتبارات السوق ممثلة في العرض والطلب ومقدار ما يسود السوق من عوامل المنافسة وعوامل الاحتكار، فقد خضعت في بعض الدول كمصر الى طريقة رسمية تمثلت باجراءات

(*) تكون اسعار الاعلانات في بعض الصحف على الصفحة الاولى باعظاً قياساً بالمصفحات الداخلية والأخيرة لاعتبارات سياسية.

نص عليها قانون سلطة الصحافة. وقد تولت المادة 44 تفصيل اختصاصات المجلس الاعلى للصحافة وقضت في الفقرة 9: تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد أسعار الصحف والمجلات وتحديد أسعار ومساحات الاعلانات للحكومة والقطاع العام⁽²¹⁾، بما لا يخل بحق القارئ، في المساحة التحريرية وفقاً للعرف الدولي⁽²²⁾.

أزمة التمويل في الصحف العراقية

تحديد المصطلح والمشكلة

لا تعرف الصحافة في دول العالم أزمة كتلك التي تواجهها الصحافة العراقية اليوم، فأزمة الصحافة عموماً قد تكون وجهاً لازمة الحرية في هذا البلد أو ذاك. وقد يكون الأمر أكثر تخصيصاً فنقول انها أزمة تدفق المعلومات⁽²³⁾. وقد تكون أزمة اقتصادية. ولاشك في ان اقتصاديات الإعلام شديدة التشابك والتعقيد، فقد تكون من زاوية ما نقصاً في موارد الاعلان أو ارتفاعاً مفاجئاً في اسعار المواد الخام كالورق والاحبار وسباق التطور التكنولوجي الذي ينعكس مباشرة على اجور وضمانات العاملين فيها.

وأزمة الصحافة العراقية قد تشمل على هذا كله أو بعضه ولكن على نحو مختلف مضافاً اليه بعض المعطيات الخاصة بالعراق نتيجة التطورات السياسية الدراماتيكية التي شهدتها بعد 9 نيسان 2003، ولأن الخوض في كل تداعيات هذا التحول وانعكاساته المباشرة على الصحافة ينطوي على صعوبة، فإن هذا البحث اختص بمشكلة واحدة تتعلق بمصدر واحد هو (الاعلان) بالنظر لما ينطوي عليه من أهمية في استمرار الصحيفة أو توقفها عن الصدور. وهي مشكلة واجهت كثيراً من الصحف ووصلت بسببها الى نهاية مؤسفة هي الاغلاق أو الايقاف.

اما مانعني بالصحف المستقلة فهي الصحف التي لاترتبط بجهة سواء كانت حكومة أو مؤسسة ذات هدف سياسي، ذلك ان الحكومة لديها أولويات وأجندة خاصة بها ومن الطبيعي ان يكون الإعلام عاكساً لانشطتها وأولوياتها وبالمقابل فانه يتأثر تلقائياً بجدولة تلك الاجندة، وهو ما يطلق عليه الإعلام الحكومي حيث تعتمد هذه الوسيلة او تلك على الحكومة في التمويل. ويمكن الاشارة في هذا الخصوص الى تجارب الإعلام الحر والمستقل في الدول الديمقراطية كدول أوروبا وأمريكا واليابان ودول غربية أخرى والتي تدل بانها لاترتبط بالحكومة او البرلمان وانما يمكن وصفه بإعلام القطاع الخاص حيث لا يوجد للقطاع العام اي تأثير او تمويل الا بحدود⁽²⁴⁾.

وهناك الصحافة الحزبية التي تستقي مصادرها من مخصصات الحزب الذي يصدرها أو من مساعدات أفراد في الحزب. وهذا النوع من الصحافة وان كان يأخذ مجرى معيناً في اتجاهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي نتيجة ارتباطه الكلي بايديولوجية الحزب ومواقفه الا انه متحرر من سيطرة الاعلان والبيع ويستطيع ان يخدم قطاعاً كبيراً من الرأي العام بتجرد وموضوعية. والواقع فان تنافس الصحف وكثرتها في العراق وتضارب الاتجاهات بينها انما يخدم في النهاية مصلحة القراء ويساعد على كشف الحقائق. ولكن هذه الكثرة تقترض في الوقت ذاته قارئاً واعياً يستطيع ان يفرس زخم الاخبار والتعليقات والاعلانات التي تنصب اليه. ان الصحيفة تحمل دياكتيك الصراع بأشكاله المختلفة وتسجله وتعيد تقديمه⁽²⁵⁾. وعلى القارئ ان يصنع من خلالها الاحداث بقولها ذات معنى.

الاعلان في العملية السياسية

يشكل الاعلان مصدراً مهماً من مصادر تمويل الصحف ويعد غيابها عامل تعويق واضعاف لها. وتلخص تجارب الصحف المتعثرة او التي اضطرت الى التوقف، الاهمية التي ينطوي عليها هذا المصدر في استمرار الصحف او في تمكينها من ممارسة دورها⁽²⁶⁾.

لقد انتهت معظم الحكومات الى هذه الحقيقة ولجأت الى اعتماد التدابير اللازمة لتوزيع مصادر الاعلان بين الصحف بطريقة تضمن استمراريتها ولكن لاتخل باستقلاليته. وفي الدول الليبرالية توصلت الانظمة السياسية الى مشروع لتصرف هذه العملية بما يعزز دوران عجلة الممارسة الديمقراطية او دفع العملية السياسية الى امام باعتماد صناديق دعم صحف المعارضة والصحف المستقلة⁽²⁷⁾. بمصادر غير منظورة يشكل غيابها اخلافاً او سقوطاً لمعنى الممارسة. ذلك ان المنافسة تتطلب وجود اقطاب للتنافس قادرة على مواجهة استحقاقات وطنية تضطلع الصحافة بأحد أبرز وسائلها الفعالة. ويتجه الاردن على سبيل المثال الى تشريع قانون يسمح للدولة وليس الحكومة تمويل جميع الحركات المسموح لها بالعمل السياسي من ميزانية الدولة. ان هذا التمويل سيمكن الصحف الصادرة عن هذه الحركات من الاستمرار والتواصل. وحتى في لبنان بدأ بعض الصحف الحديثة باتصالات وصفت بانها جادة لدمج صحفها في سلسلة واحدة لمواجهة استحقاقات التمويل. ذلك ان خصوصية المجال الاعلامي مرتبط بقوى خارجة عنه اكثر من بقية المجالات الثقافية الاخرى انه مرتبط مباشرة بالسوق اي انه متعرض لما يميله السوق عليه⁽²⁸⁾.

الحالة في ظل اتساع الصحف

تمثل الحالة في العراق إنموذجاً للتأثير الذي يمكن ان يتركه غياب الجهة المنظمة لتدفق مصادر التمويل على الصحافة. وعلى الرغم من الدلالة السياسية التي انطوى عليها صدور نحو 160-200 صحيفة في بغداد والمحافظات في اعقاب سقوط النظام السابق فان توقف او تعثر عدد كبير منها مثل خسارة لايمكن تجاهلها.

ولاشك في ان مصادر التمويل كانت العامل الأهم في هذه النتيجة. فالقائمون على صدورها ماتصوروها حجم رأس المال الواجب توفره قبل شروعه باصدار صحفهم او التفكير بالطرق التي تمكنهم من استمرارها. والى ذلك اهدرت طموحاتهم بعد عدد او عديدين وربما ثلاثة اعداد بالكثير ووجدوا أنفسهم امام استنزاف لا طائل لهم به. ويجب التذكير بان اسعار الطباعة ومستلزماتها آخذة بالارتفاع. ويشكل التنافس بين الصحف من حيث زيادة عدد الصفحات او اصدار ملاحق ملونة أحد دوافع لجوء المطابع الى رفع الاسعار فضلاً عن ان اسعار المستلزمات الطباعية بحد ذاتها شهدت ارتفاعاً وصل الى نحو 24 بالمئة لعوامل تتعلق بالتضخم ومضاربات السوق الدولية⁽²⁹⁾.

مصادر الاعلان في العراق

يمثل الاعلان الحكومي ابرز مصادر تمويل الاعلان في الصحافة العراقية اليوم. وتشكل الاوضاع الامنية وتداعياتها أهم معوقات نمو مصادر الاعلان غير الحكومي او التجاري الذي كانت الصحف تعول عليه.

ويمكن القول ان هناك (منظومات) مصلحة تحكم بالاعلان

الحكومي وفقاً لمعطيات تجربة نعيش تفاصيلها منذ أكثر من سنتين⁽³⁰⁾. فبعض الوزارات تعتمد الى حصر اعلاناتها بصحف ينتمي الوزير الى الحزب الذي تصدر عنه وفق نظام المحاصصة. وبعض الوزارات تخضع لأمرجة مديري الاعلام فهي تعتمد الى تخصيص اعلاناتها الى صحف معينة فيما تحجبها عن صحف اخرى.

وهذا الطراز من المنظومات المصلحية هو الاكثر ضرراً واضراراً بالصحف المستقلة في العراق.

ان واقع الحال يتيح تقسيم هذه المنظومات الى الآتي:

- قسم، يمتلك مكتباً اعلانياً او انه تخرج في مكاتب اعلانية قبل تولي مسؤوليته في الوزارة.
- قسم ثان، يتقاضى رواتب شهرية من مكاتب اعلانية أهلية تحتكر المساحة الاعلانية في صحيفة او اكثر باعت هذه المساحة لها⁽³¹⁾. وهو نمط كان معروفاً قبل 9 نيسان 2003.

- قسم ثالث، ارتضى لنفسه ان يمارس دور (رجل مع الرحمن ورجل مع الشيطان) ويقبل العمل مسؤولاً إعلامياً ومعتمداً اعلانياً لصحيفة وظفته في الوزارة انسجماً مع علاقة رئيس تحرير الصحيفة بالوزير.

ويجب الاعتراف مع ذلك بوجود فئة من مديري المكاتب الاعلامية يتسم اداؤها بالنزاهة والاخلاص وقد قادت تفاهات مع هذه الفئة الى اعتماد معايير في نشر الاعلانات تستند الى سعة الانتشار وتقدير استقلالية الصحيفة⁽³²⁾.

ان حجب مصادر الاعلان عن الصحف لم يترك أثراً سلبياً في الصحف الحزبية وما يوصف بانه صحيفة الحكومة او الصحيفة الرسمية⁽³³⁾ فمثل هذه الصحف تمولها جهاتها ولا تبخل عليها تطابقاً مع وظيفة تضطلع بها. وعلى سبيل المثال يرى رئيس تحرير صحيفة (الصباح) انها ليست من صحف القطاع الخاص انما هي صحيفة تمول من المال العام وبهذا (نقول انها صحيفة الدولة بمعنى انها تمول من مال الدولة)⁽³⁴⁾.

ولكن المؤكد ان الآثار السلبية ستسحب على الصحف المستقلة التي يديم الاعلان ومردودات بيع نسخ الصحيفة استمرارها. واذا ماغاب المصدر الرئيس وهو الاعلان فان تهديداً مباشراً سيتوجه اليها. وتؤلف عائدات الاعلان ثلثي موازنة كل صحيفة في حين ان الثلث الباقي يعود من ريع بيع الصحيفة. ولا يمكن لاية صحيفة ان تعيش على البيع وحده مهما بلغت كميات توزيعها. واكبر مثل على ذلك ان صحيفة (نيوز كرونيكل) الانكليزية طرحت للبيع عام 1962 بعد ان كبدت اصحابها خسائر فادحة رغم ان توزيعها كان يتجاوز المليون ونصف المليون نسخة يوميا. ترى ماذا نقول عن الصحف العراقية التي لا تباع اكثرها انتشاراً اكثر من 50 ألف نسخة يوميا⁽³⁵⁾. فالتهديد اذن غالباً ماتعرض اليه الصحف المستقلة بقصد اما ابتزازها او معاقبتها على موقف اتخذته او نقد وجهته لأداء هذه الوزارة او تلك. ولدينا امثلة كثيرة تتبع القول ان بعض هذه الوزارات شرعت بالتحكم بطبيعة الأخبار التي تخص انشطتها وتوقيتاتها وتلزم المندوبين بصياغتها على وفق منطقها ومزاج مسؤوليها لا وفق قواعد مهنية، فيما تمارس تقريباً بحق المندوبين الذين لا يتبع لهم الصحف التي تملك بقواعد المهنة

الصحفية وأخلاقياتها ان يكونوا سعاة بريد يتولون نقل الاخبار عبر (قصاصات) مصروغة من قبل مديري مكاتب الاعلام.

وفي الآونة الأخيرة شهدت الصحف جميعاً، نمطاً من التحديات تمثل بإقدام وزارة معينة أو مؤسسة على اصدار مطبوعة تسمى مجازاً (صحيفة) وحصر اعلاناتها بها، مما أخرج ادارات الصحف المستقلة والحزبية فكتب بعض رؤساء تحريرها افتتاحيات أو مقالات تدعو الحكومة الى التنبيه الى مخاطر هذه العملية التي تفتقد الى قواعد السلوك المهني من جهة ومبادئ الحياد الواجب على المؤسسات الحكومية التحلي به ازاء التنافس على الاعلان من جهة أخرى⁽³⁶⁾.

الاستنتاجات

أخلص في نهاية البحث الى استنتاجات عدة من بينها:

1. ان أزمة التمويل يجب ان تعالج في اطار عام وشامل وان الدولة لم تعن بها وفق قانون خاص.
2. ان الاعلان في الصحف المستقلة لم يحقق معدلاته المأمولة بما انعكس سلباً على بعض الصحف وأثر تأثيراً ملحوظاً في انتشارها.
3. ان المنظمات غير الحكومية ومنها نقابة الصحفيين مطالبة بممارسة الضغط لتكريس اخلاقيات معينة بشأن الحصول على التمويل في مجال الاعلان وضبط محاولات تأثير المعلنين على حرية الصحف.
4. ان الصحف المستقلة لم تتفق على برنامج لها في مجال الاعلان من الناحية الاقتصادية والمهنية.

5. ان وزارات في الحكومة تستحوذ على اعلاناتها لصالح صحف حزبية ينتمي اليها الوزير.
6. ان مكاتب الإعلام في الوزارات تتدخل في عملية نشر الاعلانات وفق مصالح شخصية احياناً وارتباطات بمكاتب اعلانية تتقاضى رواتب او مخصصات منها.
7. ان الاعلان الحكومي يشكل القسم الاكبر من حجم الاعلان في الصحف وان صحيفة واحدة تستحوذ على معظم أو كل هذه الاعلانات أحياناً.
8. عدم وجود جهة منظمة لتدفع الاعلان أو تمارس مهمة التوزيع العادل للاعلانات على الصحف ومنها الصحف المستقلة. وان بعض الصحف واجهت ضغوط مكاتب الاعلان باحتكار الاعلانات.
9. ان تسعيرة الاعلانات في الصحف لم تُحتسب وفق معايير اكااديمية بل طبقاً لاجتهادات ادارات الصحف.

التوصيات

ان الصحف العراقية المستقلة مطالبة بموقف حازم لمواجهة محاولات المنظومات المصلحية والاتفاق على قواعد اخلاقية تتيح لها تدارك ظروف الاستنزاف والمنافسة، في ظل غياب مطلق لبعض مصادر التمويل المشروعة في سوق للصناعة الصحفية تعج بالسلع الرديئة. كما ان الحكومة مطالبة بوضع آليات تتيح التوزيع العادل لمصادر الاعلان لحين انتعاش سوق الاعلان غير الحكومي بتحسين الاوضاع الامنية والاقتصادية للبلاد، كما انها مطالبة بتقديم مستلزمات

طباعية مدعمة. وهو اجراء سار في دول اوروبية مثل النرويج وبلجيكا والسويد وغيرها. في حين ان سعر الاعلان استخدم في مصر وسيلة لتمويل بعض الاغراض التي ترمي الدولة من ورائها الى الاحتفاظ بسيطرتها على الصحافة من خلال الاغداق على العاملين في الصحافة على اختلاف فئاتهم، المحررين والاداريين والعمال بشروط معينة. وقد اضاف المجلس الاعلى للصحافة عام 1987 أسعار الاعلانات عشرة بالمئة منها لتمويل انجاز لنقابة الصحفيين بشأن التقاعد⁽³⁷⁾.

اننا نعتقد ان الظروف مهية امام الصحف المستقلة للاتفاق على قواعد او اخلاقيات للتنسيق المشترك او للضغط على الوزارات لحملها على التوزيع العادل لاعلاناتها في الصحف وعدم احتكارها⁽³⁸⁾ ومد الصحف الحزبية او الصحيفة الممولة من ميزانية قوات الاحتلال او الحكومة بها.

كما ندعو الحكومة الى مراجعة خطوة وزارة المالية باصدار صحيفة تتولى احتكار الاعلانات الحكومية أو الرسمية وحرمان الصحف الاخرى منها ومحاولتها اكراه المؤسسات الحكومية والوزارات على النشر الحصري فيها. ونقترح استثناء الصحف المستقلة من احكام قانون مجلس قيادة الثورة المنحل 81 لسنة 1971 والذي يلزم الصحف دون تمييز بتسديد (حصة صندوق تقاعد الصحفيين عن جميع الاعلانات التي تقوم بنشرها وتحويل نسبة قدرها 5 بالمئة من اجور تلك الاعلانات الى هيئة الصندوق)⁽³⁹⁾، من واقع كون القانون المذكور كان يقصد الصحف الحكومية بالنظر لعدم وجود صحف تابعة للقطاع الخاص، كما هو جار بعد نيسان 2003.

هوامش الفصل الاول

1. دكتور خليل صابات - الاعلان تاريخه أسسه وقواعده فنونه واخلاقه - مكتبة الانجلو المصرية- القاهرة - 1969- ص1.
2. الاعلام السياحي مهماته وأثره- دراسات اعلامية- وزارة الثقافة والاعلام- بغداد- 1993- ص224.
3. محمد وفيق البرقوقي وآخرون- فن البيع والاعلان- دار القاهرة للطباعة- القاهرة- بدون تاريخ- ص115.
4. روبرت ديكليربكو والان هاموك -آراء في الحكومة والسياسة الامريكية- ترجمة تماضر توفيق- دار المعارف- القاهرة - 1986- ص162.
5. دكتورة جيهان احمد رشتي- الاسس العلمية لنظريات الاعلام- دار الفكر العربي- القاهرة- 1978- ص499.
6. الدكتور محمد سعد السيد ابو عامود- الوظائف السياسية لوسائل الاعلام- مجلة الدراسات الاعلامية- العدد 50 يناير مارس 1988- المركز العربي للدراسات الاعلامية- القاهرة- ص17.
7. Poris A.Garber - Media and American politics Washington - Congressional Quarterly press - second Edition 1984 - p.8
8. د. خليل صابات- مصدر سابق ذكره - ص9.
9. الدكتور سيد ابو النجا وآخرون - الادارة الصحفية- السلسلة المهنية 7- الاتحاد العام للصحفيين العرب- مطابع روز اليوسف- القاهرة- بلا تاريخ - ص48.
10. مايكل ويرتوزوس- كيف سيغير عالم المعلومات حياتنا؟ - مجلة الدراسات الاعلامية- العدد 96 يوليو سبتمبر 1999- مركز الدراسات الاعلامية- القاهرة- ص171 وما بعدها.
11. احمد صلاح الغلامي- مكتب الذاكرة- عرض مقدم لصحيفة الزمان- طبعة العراق في كانون الاول 2003. وكذلك عرض مقدم من مكتب كبة لهندسة البرامجيات والمعلومات في بغداد في الفصل ذاته.
12. د. محمد حمدان- الاعلانات التجارية في المؤسسات التلفزيونية الفضائية العربية- مجلة الاذاعات العربية- العدد3 - تونس- 1998- ص24.

13. الدكتور سيد ابو النجا - مصدر سابق ذكره - ص10.
14. الدكتور ابراهيم عبده - الصحافة في الولايات المتحدة نشأتها وتطورها- المطبعة النموذجية - القاهرة - 1961- ص54.
15. الدكتور خليل صابات - مصدر سابق ذكره - ص55.
16. الدكتور عبد الستار جواد - اتجاهات الاعلام الغربي دراسة في الاعلام الانكلو امريكي - وزارة الثقافة والاعلام - بغداد - 1995- ص77.
17. المصدر السابق - ص20.
18. دكتور خليل صابات- مصدر سابق ذكره- ص56.
19. المصدر السابق- ص58.
20. James R. Adams - MEDIA PLANNING - 2nd ed .Buisiness - Book - London - 1982 - P.93 - 96
21. الدكتور صليب بطرس - المجتمع الاعلاني وتسعير الاعلان - مجلة الدراسات الاعلامية - المركز العربي للدراسات الاعلامية - العدد 47- القاهرة - ابريل يونيه 1987- ص79.
22. المعيار المتعارف عليه ان لاتزيد مساحة الاعلانات في الصحيفة عن 20- 25 بالمئة من عدد الصفحات الكلية للصحيفة. وللمزيد راجع الدكتور صليب بطرس - مصدر سابق ذكره.
23. د. غالي شكري - أزمة الصحافة العربية في الغرب- مجلة الدراسات الاعلامية - ابريل 1987 - المركز العربي للدراسات الاعلامية - العدد 147 - القاهرة - ص9.
24. صحيفة الصباح البغدادية - 26/3/2005.
25. في الولايات المتحدة كان عدد الصحف اليومية 2600 صحيفة عام 1909 فسقط الرقم عام 1955 الى 1785 اي اكثر من الربع وبدأت نهاية صحف كثيرة مظلمة بسبب افتقارها الى التمويل اللازم. ويبلغ عدد الصحف اليومية في دول العالم 7680 توزع 365 مليون نسخة لكل ألف قارئ، (راجع: رادي فاسيليف - الحالة الاجتماعية للصحفيين - ترجمة جورج يوسف الشماس - اتحاد الصحفيين العرب - مؤسسة بئرا للطباعة - بيروت- 1982).
26. صحيفة الصباح الجديد البغدادية - 26/3/2005 كما ينظر الى سلسلة من الافتتاحيات كتبها رئيس تحرير الصحيفة منتصف آذار 2005 حول أزمة التمويل في الصحف المستقلة.

27. صحيفة المؤتمر البغدادية - 23/3/2005.
28. توجه معظم وسائل الاعلام الى تنافس شديد قد يطيح بعضها او يهددها أحياناً بسبب الاعلانات. وفي فرنسا مثلاً وصلت ميزانية الاعلان للعام 2003-2004 الى 1.18 مليار يورو. فيما وصل في الولايات المتحدة الى اضعاف هذا الرقم.
29. الباحث يرأس تحرير صحيفة الزمان الدولية- طبعة العراق منذ صدور اول عدد يوم 29 نيسان 2003. كما تولى رئاسة تحرير عدد من الصحف غير الحكومية.
30. احتكرت شركة نور الصباح الاهلية لصاحبها السيد أحمد مالك الهيمص كامل المساحة الاعلانية لجريدة الصباح البغدادية لغاية العام 2005. وقد تقدم بعرض لاحتكار الصفحات الداخلية لجريدة الزمان لقاء بدل شهري مقداره 50 مليون دينار لكن رئيس مجلس الادارة تحفظ عليه.
31. حاولت امانة بغداد اقتفاء أثر وزارتي الصحة والتربية وابلغت الصحف عزمها الاعلان عن مناقصة لاستثمار كميات الاعلانات المتوقع نشرها على وفق معايير بينها الانتشار.
32. بلورت المنظومة المصلحية التي تتولى تسريب الاعلانات الى صحف بعينها قناعة لدى الاجهزة الادارية في الوزارات والمؤسسات الحكومية ان جريدة الصباح هي الجريدة الرسمية للدولة وانه يجب نشر الاعلانات فيها فقط.
33. صحيفة الصباح البغدادية - 28/3/2005.
34. جون هوهنبرغ - الصحفي المحترف - المؤسسة الاهلية - بيروت - بلا تاريخ - ص11.
35. عزيز السيد جاسم - مبادي، الصحافة في عالم المتغيرات - سلسلة آفاق 4 - دار افاق عربية للصحافة والنشر - بغداد - 1985 - ص15.
36. أنظر على سبيل المثال: افتتاحية المدى ليوم 24/12/2005 والمصباح الجديد في اليوم التالي وكذلك مقالة الزمان على الصفحة الثالثة ليوم 25/1/2006.
37. الدكتور فاروق ابو زيد - مدخل الى عالم الصحافة - عالم الكتب - القاهرة - 1997 - ص62. كما يمكن الاطلاع على قوانين الصحافة العراقية بهذا الخصوص في: الدكتور وائل عزت البكري - تطور النظام الصحفي في العراق - 1958 - 1980 دراسة تحليلية - دار الشؤون الثقافية - بغداد - 1994 -

38. قدم الباحث في صيف 2005 ورقة بشأن ازمة الصحف المستقلة الى لجنة مصغرة اقترحت في اجتماع مع رئيس الجمهورية وحظيت بتأييد رؤساء تحرير صحف يومية وقناة فضائية تعمل في العراق.
39. وزارة الثقافة - المكتب الخاص - اعمام الى الصحف والمؤسسات الصحفية والاعلامية - رقم 7 في 2/2/2006.

مصادر الفصل الاول

الكتب العربية:

1. ابو النجا، الدكتورسيد - الادارة الصحفية - السلسلة المهنية 7 - الاتحاد العام للصحفيين العرب - مطابع روز اليوسف - القاهرة - بلا تاريخ.
2. ابو زيد، الدكتور فاروق - مدخل الى عالم الصحافة - عالم الكتب - القاهرة - 1997.
3. البكري.. وائل عزت - تطور النظام الصحفي في العراق 1958 - 1980 دراسة تحليلية - دار الشؤون الثقافية - بغداد - 1994.
4. البرقوقي، محمد وقيق - فن البيع والاعلان - دار القاهرة للطباعة - القاهرة.
5. جاسم، عزيز السيد - مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات - سلسلة آفاق 4 - دار آفاق عربية للصحافة والنشر - بغداد - 1985.
6. جواد، الدكتور عبد الستار - اتجاهات الاعلام الغربي - دراسة في الاعلام الانكلو امريكي - وزارة الثقافة والاعلام - بغداد - 1995.
7. هومبرغ، جون - الصحفي المحترف - المؤسسة الاهلية - بيروت - بلا تاريخ.
8. هاموك، آلان وروبرت ويكلير بكور - آراء في الحكومة والسياسة الامريكية - ترجمة تماضر توفيق - دار المعارف - القاهرة - 1986.
9. صابات، دكتور خليل - الاعلان تاريخه أسسه وقواعده وفنونه واخلاقياته - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - 1969.
10. عبده، الدكتور ابراهيم - الصحافة في الولايات المتحدة نشأتها وتطورها - المطبعة النموذجية - القاهرة - 1961.

11. فاسيليف، رادي- الحالة الاجتماعية للصحفيين- ترجمة جورج يوسف الشماش- اتحاد الصحفيين العرب- مؤسسة بتر للطباعة- بيروت- 1982.
12. رشتي، جيهان احمد - الاسس العلمية لنظريات الاعلام- دار الفكر العربي- القاهرة- 1978.
13. الاعلام السياحي مهماته وأثره- دراسات اعلامية- وزارة الثقافة والاعلام- بغداد - 1993.

الكتب الاجنبية:

1. James R. Adams - MEDIA PLANNING - 2nd ed Buisness Books - London - 1982.
2. Pois A. Garder - Madia and American politics Washington - congressional Quarterly press - second Edition - 1984.

المجلات

14. أبو عامود، الدكتور محمد سعد السيد - الوظائف السياسية لوسائل الاعلام - مجلة الدراسات الاعلامية - العدد 50 يناير مارس 1988 - المركز العربي للدراسات الاعلامية- القاهرة.
15. بطرس، الدكتور صليب - المتجمع الاعلاني وتسعير الاعلان - مجلة الدراسات الاعلامية - المركز العربي للدراسات الاعلامية - العدد 47 - القاهرة - ابريل يونيه 1987.
1. حمدان، دكتور محمد - الاعلانات التجارية في المؤسسات التلفزيونية الفضائية العربية- مجلة الاذاعات العربية - العدد 3 - تونس - 1998.
2. شكري، د. غالي - أزمة الصحافة العربية في الغرب - مجلة الدراسات الاعلامية - العدد 47 - القاهرة - ابريل يونيه 1987.
3. ويرتوزوس، مايكل - كيف سيغير عالم المعلومات حياتنا؟ - مجلة الدراسات الاعلامية - العدد 96 القاهرة - يوليو سبتمبر 1999.

الصحف

1. الصباح البغدادية 16/3/2005
2. الصباح البغدادية 28/3/2005
3. الصباح الجديد البغدادية 26/3/2005
4. المؤتمر 23/3/2005
5. المدى البغدادية 24/2/2005
6. الزمان الدولية 25/1/2006

الوثائق

- اعمام وزير الثقافة نوري الراوي - المكتب الخاص - رقم 7 في
2/2/2006.

الفصل الثاني

اخلاقيات المهنة الصحفية في عراق

ما بعد نيسان 2003

يشكل افتتاح الصحافة امام القادمين اليها من كل الاتجاهات والالوان والمهن واحدا من التهديدات التي واجهتها، وتستدرج احاطة الصحفي بالحماية الاجتماعية عينات غير محدودة من الذين يريدون في هذه المهنة وسيلة للارتزاق او التكسب او ممارسة الالاعيب.

لقد انتبه الصحفيون الى ظاهرة انتشار العناصر الصحفية السيئة والمتخلفة واللااخلاقية، وهبوا في حقب عديدة الى حماية مهنتهم بما يرونه اسلحة مشروعة لوقف مزيد من تسلل الطارئين الذين يقلل استمرار وجودهم من هبة الصحافة ويفقدها دورها المطلوب. وتشكل موثيق العمل الصحفي التي باتت تعرف بالاخلاقيات اهم الصياغات القانونية التي توصلت اليها ارادة الصحفيين والمعنيين بالمهنة وتم اشهارها امام الملأ لتكون دليل عمل متفق عليه بالنسبة لهم وعامل ردع بالنسبة لاولئك الذين لا يفهمون من الصحافة الا وصفها بانها ممارسة تخدم مصالحهم عن طريق ابتزاز الجمهور او الايقاع به او تحقيق منافع لمن يعملون معهم، ولقد اراد الحكام والباحثون عن الوجاهة والسلطان الاشتهار من خلالها، كما شاءت الاستبداديات الكبرى ان تحول الصحافة من طبيعتها كسلطة للحرية الى خادم متنفذ، وارادت المجاميع البشرية والاحزاب والهيئات الاجتماعية المختلفة تأسيس انواع الصحف او التعاقد معها من اجل احراز تقدم خاص بها⁽¹⁾.

مفهوم اخلاقيات المهنة الصحفية

ليس غريباً ان يدرك خبراء الاتصال ان الصحافة مهنة لاتشد عن بقية المهن الرائدة قبل انبثاق الصحافة او اكتشاف الطباعة⁽²⁾.

فلها ايضا سلوكيات ومبادئ، تعبر في محتواها عن العلاقات بين ممارسيها من ناحية والعلاقات بينهم وبين جمهورهم من ناحية ثانية وبينهم وبين المجتمع الذي ينتمون اليه من ناحية ثالثة. وهذه السلوكيات والثوابت قد تكون قواعد متعارفا عليها وقد تكون مبادئ، ومعايير يضعها التنظيم النقابي للمهنة⁽³⁾. ويمكن القول ان (قَسَم ايقور) هو اول ميثاق اخلاقي لمهنة عرفها الانسان من اجل انقاذ حياة الانسان لانسان اخر او تنظيم مهنة عرفت بالطب او النطاسة او الجراحة⁽⁴⁾.

وتُعرّف د. سامية محمد جابر اخلاقيات المهنة او قيم الممارسة في الإعلام بانها مصطلح يشير الى القواعد الواضحة للسلوك المهني في مؤسسات وسائل الاتصال وكذلك الاتجاهات الفعالة والدعاوى المتصلة بكل ما هو ملائم في اسلوب العمل والانجاز. ومن الامثلة على قِسم الممارسة، الفكرة النموذجية التي تشمل بالالتزام بالموضوعية في إعداد الانباء والدعاوى المتصلة باكثر الصور التكنولوجية ملائمة لتحقيق مهمات اتصالية ذات نوعية خاصة والدعاوى الخاصة بتحديد مقاييس المسلسلات التلفزيونية الجيدة⁽⁵⁾.

وقدر تعلّق الامر بالصحافة فان الخبراء في الإعلام والاجتماع وضعوا اساسا اخلاقياً قيمياً لممارسة الصحافة تعبر عن وجود معايير سلوكية اخلاقية تنبع من المهنة ذاتها، ومن متطلبات نجاح العمل المهني التزام الممارس بهذا النظام الاخلاقي او الدستور المهني المتفق عليه صراحة⁽⁶⁾.

ان تجربتنا الصحفية التي شملت العمل في مفاصل قيادية في

مطبوعات محلية وعربية تصدر داخل العراق وخارجه على مدى نحو 25 عاما تتيح القول ان العاملين في هذا الميدان لا يحتاجون الى ميثاق شرف صحفي او اخلاقيات على نطاق الممارسة حسب بل على نطاق السلوك المهني المطلوب من القائمين بوسائل الاتصال الالتزام به عادة، وان ترجمة الممارسة عن طريق السلوك هو الذي يحقق للصحافة موقعها في التغيير الاجتماعي، فالاعتبارات المهنية تشكل ركناً كبيراً في مسألة التماسك الصحفي الجماهيري، وينبغي ان تتوفر الشروط الاساسية لكل عنصر من العاملين في الصحيفة وفقاً لطبيعة عمله الصحفي. واذا ما امتلأت الصحف بأسماء اشخاص لاعلاقة لهم بالصحافة الحقيقية، اشخاص قادمين من اجل الاعتياش او الافادة من ثمرات الصحافة فان النتيجة الحتمية هي تدهور العمل الصحفي وتفشي الفساد وضياع التقاليد اللازمة لبناء وتطور الصحيفة المؤثرة⁽⁷⁾ وتطلب هذه القضية جهداً اضافياً في اعقاب التغييرات السياسية التي حدثت في العراق بعد 9 نيسان 2003 انسجاماً مع تسويق قضية الديمقراطية التي تطرح نفسها بثقل كبير وجاءت بعد قطيعة تاريخية. وطبقاً لما يراه د. عبد الستار جواد فان العراق كان ديمقراطياً منذ نشأته والا ماشرعت قوانين حمورابي التي تنظم العلاقات الانسانية ونحن اليوم بحاجة الى تعميق مفهوم مشترك للديمقراطية هل هي حرية التعبير أم هي حرية الممارسة⁽⁸⁾. ومن الطبيعي في ضوء ما تقدم ان تتأثر المهنة الصحفية وسلوكيات العاملين بها بما يدور وما تمخض وان تنجس الصحافة الى ممارسات قد تكون موضع احتجاج، فالصحفي هو الذي يجسد رسالة الصحيفة ومسؤولياتها بعقله وجهده وعلاقاته. ويذهب

صحفيون الى الاعتقاد بوجود صلة عضوية بين تذبذب الصحفي وتذبذب الصحافة التي يعمل فيها⁽⁹⁾.

وتطوي الصحافة من بين المهن الاخرى على خصوصية كونها تخاطب العقول بمختلف المستويات وللکلمة المطبوعة تأثيرها وسحرها وتؤدي المهنة الصحفية بشكل خاص خدمة اجتماعية كبيرة لعل من ابرز شروطها وخصائصها⁽¹⁰⁾:

1. انها تتضمن اهدافاً مجتمعية وتستمد شرعيتها من احساس الناس بضرورة القيام بنشاط معين من شأنه ان يشبع لهم احتياجاتهم.

2. تستند الى اسلوب علمي يواكب التطور.

3. تنطوي على قاعدة معرفية.

4. يمارس العمل فيها متخصصون مهنيون يملكون الكفاءة والقدرة.

5. وجود اساس اخلاقي قيمى للممارسة فيها.

6. اعتراف المجتمع بالمهنة الصحفية ووجود شراكة بينها وبين المجتمع والافراد بشأن تحمل المسؤوليات.

وعلى الرغم من تنوع مدارس ومفاهيم العملية الصحفية وتنوع وظائفها من مجتمع الى آخر باختلاف النظام السياسي ودرجة التقدم الحضاري⁽¹¹⁾ فان مبادئها ودساتيرها في دول العالم تشترك بمبادئ عامة او دوائر اخلاقية يعمل في حدودها الصحفيون تسمى دوائر المتغيرات الاخلاقية الخمس⁽¹²⁾ وتمثل الاخلاقيات بصفة عامة احد الابعاد المهمة في مفهوم التربية الامر الذي يمنحها بعداً اجتماعياً مضافاً، فالذي يسيطر على الصحافة هو الذي يسيطر على قضية

خطيرة في مجتمع يقيم حرية القول، والصحفيون غالباً ما يقولون انهم حراس الجماهير اذ انهم يحمونها من سوء استخدام القوة⁽¹³⁾ والصحافة رسالة قبل ان تكون مهنة فمنذ ان وجدت الصحافة وهي جزء من الجهاد السياسي للدول. وهي في الوقت ذاته اداة مهمة في بناء المجتمع عند كل امة ومقياس لحضارة الامم على اختلافها ومرآة لنشاطها في شتى الميادين⁽¹⁴⁾.

مصادر اخلاقيات المهنة الصحفية في العراق

يمكن تحديد مصادر اخلاقيات المهنة الصحفية في العراق بنوعين رئيسين:

الاول: القوانين التي تنطوي على صفة عقابية بحق الخارجين المفترضين من الصحفيين او مؤسساتهم التي تخرق قواعد النشر في المطبوع، ويقف في مقدمتها قانون العقوبات العراقي 111 لسنة 1969 الذي يمثل الاحكام التي تتصدى للمسؤولية الجنائية الناجمة عن مخالفة الصحفي لاحكام قانون المطبوعات ولقوانين المؤسسات الحكومية.

ونحن مضطرون الى تجاوز هذا النوع من القوانين لتوقف سريانه بموجب قانون خاص اصدره الحاكم المدني الامريكي للعراق بول بريمر ونص على عدم جواز سماع شكاوى النشر الا اذا اقترنت بموافقة منه⁽¹⁵⁾.

الثاني: موثيقت شرف المهنة الصحفية التي تشكل اجماع ارادة الصحفيين ممثلا بتنظيماتهم المحلية والقومية، وفي هذا الاطار فان قانون نقابة الصحفيين 178 لسنة 1969 وتعديلاته عام 1970 تضمن في احد بنوده المبادئ الاخلاقية للمهنة كما تضمن

ميثاق العمل الصحفي العربي ودستور اتحاد الصحفيين العرب في القاهرة⁽¹⁶⁾ مبادئ أساسية أخرى.

فقد حظرت على الصحفي⁽¹⁷⁾:

1. استخدام أية واسطة أو أسلوب بقصد الربح غير المشروع.
 2. الاساءة الى سمعة المهنة الصحفية وافشاء اسرارها.
 3. تجريح اعضاء الاسرة الصحفية.
 4. تهديد المواطنين بأية وسيلة أو أسلوب من اساليب الصحافة.
 5. التصريح أو التلميح الثابت بما من شأنه ان يفيد جهة معادية.
 6. زعزعة الثقة بالبلاد.
 7. استغلال وسائل النشر الصحفي للوشاية أو التشهير أو اتهام المواطنين.
 8. استغلال الكلمة المكتوبة أو المرسومة استغلالا خاصا لمنفعة شخصية.
 9. اثاره غرائز الجمهور.
 10. مس الحريات الخاصة أو العامة.
 11. تضليل الجمهور بالمعلومات غير الصحيحة.
 12. نشر الوقائع غير المؤكدة.
 13. ترجيح جانب في قضية من القضايا التي لم يصدر فيها حكم السلطات.
 14. نشر المعلومات أو البيانات المغلوطة.
 15. اقتباس أي اثر من اثار الغير من دون نص على اسم صاحبه.
- وما تقدم لايزيد شيئا ذا اهمية أو يتعارض مع ماورد في المادة
- (ب) من مجموعة المبادئ التي تضمنها دستور اتحاد الصحفيين

العرب الصادر في 21/2/1969⁽¹⁸⁾ والملاحظ ان هذا الدستور وكذلك ميثاق العمل الصحفي عن اجتماع بغداد 1972 لم يتضمن عقوبات محددة كما هو الحال في قانون نقابة الصحفيين الذي خول لجنة الانضباط في النقابة توجيه عقوبات بينها التنبيه والانذار والايقاف عن العمل وغيرها، غير ان الميثاق المذكور ربط بين حرية الصحفي ومسؤوليته استنادا الى شعار الاتحاد (حرية.. مسؤولية).

المسؤولية الصحفية

كتب الدكتور ولبرشرام يقول (اذا كان المجتمع يشترط على الذين يرعون شؤونهم في الميدان الصحفي وكذلك في الميدان الحقوقي ان يحصلوا على إعداد مهني وان يتقيدوا بقواعد مهنية فان تسامحه ازاء اشخاص هم بنشرهم المعلومات مسؤولون في النتيجة عن معارفه وآرائه يشكل حماقة من اكبر حماقات التي يتميز بها القرن العشرون واحفلها بالخطر)⁽¹⁹⁾.

وكان التخصص الصحفي حتى مطلع القرن العشرين مفهوما غامضا غير محدد المعالم، وكان باب الصحافة مفتوحا لكل والجميع من سياسيين وفنانين وعاطلين او لا مهنة لهم كما ان كثيرين ارتبطت شهرتهم بالصحافة وبالسياسة من خلال صحف اصدروها.

وقد تميزت الصحافة العراقية في بعض الحقب بضعف الوسائل والامكانيات الفنية والطباعة وقلة العاملين المؤهلين لانجاز المهمات الصحفية وبرزت في حقب اخرى ظاهرة الكتابات غير الرصينة مثل الشتيمة المقذعة والتراشق بالكلام البذيء والتهم الرخيصة والمهاترات الشخصية⁽²⁰⁾.

لقد بدأ اول تحمس للمسؤولية الصحفية في الربع الثاني

من القرن العشرين وعرف المفهوم في مضامين وبرز الى الوجود في سنوات الثلاثينات والاربعينات من القرن الماضي عندما تلاقى العاملون في الحقل الصحفي لتنظيم صفوفهم ووضع اسس التخصص الصحفي العالمي وابعاد الطفيلين^(*) عن الوسط الصحفي، وقد بدأت تنشأ الدراسات الاكاديمية منذ 1869 في جامعة واشنطن واتسعت لتشمل دول العالم قاطبة، وفي العراق بدأ اول قسم صحافة تابع لكلية الآداب بجامعة بغداد عام 1964 ثم تأسست اول كلية للاعلام عام 2002.

واستأثرت المسؤولية الصحفية بكونها العمود الفقري للصحافة باكبر قدر من الدراسة والاهتمام فانعقدت من اجلها المؤتمرات والندوات وتألفت اللجان، وكان من ابرزها اللجنة الخاصة التي اوكلت اليها منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم عام 1947 دراسة الحاجات الفنية والتقنية للصحافة، واوصت في تقريرها باعداد الصحفيين من الناحية المهنية اعداداً يتناول في طبيعته تلقينهم معنى المسؤولية الصحفية وحملهم على العمل بروحها ذلك ان الصحافة لايمكنها ان تبلغ مستوى رسالتها الرفيعة وتقوم بدورها في نقل الانباء والآراء قياماً حسناً الا اذا توفرت في اشخاص المشتغلين فيها المزايا المهنية والعملية والخلقية الكافية⁽²¹⁾.

والواقع فان كثيراً من الدول اخذت تفرض قيوداً شديدة على كل طارق جديد لباب الصحافة من بينها التحصيل العلمي الجامعي والتأهيل المهني الكافي، واتجهت دول اخرى الى تحرير الصحافة من

(*) شمول روبرت - مسؤولية الصحافة - ترجمة الفرد عصفور - مركز الكتاب الاردني - 1990 - ص 13.

ضغط الاعلان المادي. يقول فؤاد مطر (صحيح ان الموهبة وتثقيف الذات بالنسبة الى الصحفي تأتي في المرتبة الاساسية وقد تتقدم على الشهادة الجامعية الا ان اقتران هذه الموهبة وذاك التثقيف بالدراسة الجامعية معناه ان الصحفي بات على الطريق نحو القمة)⁽²²⁾.

قواعد اخلاقيات المهنة الصحفية في جريدة الزمان - طبعة العراق -

ربما يشاركنا كثيرون في الاعتقاد ان تجربة جريدة دولية بمستوى (الزمان) تحتاج الى دراسة، ويكفيها انها وقفت في ظروف تنطوي على تحد ملحوظ تنافس صحفا دولية متكونة حققت لها موطىء قدم كالحياة والشرق الاوسط والعرب الدولية وكلها تصدر في لندن⁽²³⁾.

لقد كنا قريين من مؤسسة الزمان ورئيس تحريرها سنوات طويلة قبل ان يصدرها عام 1997 في اثر هجرته القسرية الى عمان ثم الى لندن، ولكننا بالتأكيد لم نكن كذلك في ظروف التأسيس والمنافسة ثم التكوين الا بعد نيسان 2003 اذ قرر الاستاذ سعد البزاز ان يكون سباقاً في اصدار أول جريدة دولية بطبعة محلية ببغداد وكان ذلك تحدياً آخر دفع صحف لندن كالشرق الاوسط الى اصدار طبعات مماثلة في العراق مع الفارق ان (الزمان) نتج مادتها مضمونا واخراجا في بغداد بينما ظلت الشرق الاوسط ترسل صفحاتها من العاصمة البريطانية شبه كاملة عبر الانترنت قبل ان تدور دواليب المطبعة لانتاجها في بغداد.

مايهمنا في هذه الوقفة هو الاشارة الى سمة واحدة اظنها كانت سببا من اسباب جعل (الزمان) تملأ موقعها وتحظى باعتراف

المنافسة والسبق ايضا مع تلك الصحف التي اشرنا اليها واعني بتلك السمة تمسك رئيس تحريرها بتقاليد الصحافة واخلاقياتها في الدول المتقدمة. فقد دأبت (الزمان) على الاخذ بالحسبان اهمية جملة من قواعد اخلاقيات المهنة الصحفية، على الرغم من ان ظروف اصدارها في بغداد تسمح بتجاوز كثير من تلك القواعد بحكم الفراغ السياسي والامنّي الناجم عن سقوط النظام في وخلال شهور صدورها وهاهو يمر اكثر من 60 شهرا على صدور (الزمان) في بغداد، وخلال هذه المدة صدرت صحف وانهارت صحف وتلاشت فورة اصدار صحف ولكن الخط البياني لـ (الزمان) ظل صاعدا بسبب ثوابتها على مستوى التعامل مع الاوضاع وتقاليدها وعلى مستوى اخلاقيات المهنة الصحفية.

ونسلمح لانفسنا بان نستعير بعض قواعد المنهج العلمي⁽²⁴⁾، في تطبيق مفهوم الاخلاقيات الصحفية كما عشناها وربما ساعدنا على استيعابها على مستوى القاعدة والادوات. وعلينا الاعتراف ان سنوات طويلة مرت للأسف غابت فيها أسس وقواعد تلك الاخلاقيات بسبب المزادة وخلط الاوراق وبروز ظاهرة الصحف القطاعية التي اجتاحت في النصف الثاني من عقد التسعينات كل ماتم بناؤه في هذا المجال خلال قرن كامل.

الاخلاقيات - تجربة (الزمان) في واقع عنيف وصاحب
اما اهم قواعد اخلاقيات المهنة كما وجدناها في (الزمان) فهي:

القاعدة الاولى: وهي قاعدة النقد الذاتي وتقوم على تحري

مصدر الاخبار وطرق التثبت من صدق الخبر وعدم انخداع الصحفي ووقوعه في الخطأ وذلك يتطلب ان يتمتع الصحفي وتحديدًا مندوب الاخبار بالحس الصحفي وان يكون محباً للاستطلاع وراغباً بالتعرف على الاخبار وان يتمتع بثقافة واسعة في اكثر من مجال وان يكون سريع الحركة قوي الملاحظة فضلاً على قدرته على صياغة الخبر الذي يحتوي على اكبر قدر من المعلومات في اقل عدد من الكلمات⁽²⁵⁾ لقد كانت هذه القاعدة مهمة على خلفية الاوضاع السياسية والامنية التي شهدتها (الزمان) خلال العام الاول في بغداد، فعوامل الانخداع والوقوع في الاغلاط متعددة. فقد كان متوقعاً وطبيعياً ان يكذب المصدر طمعاً في مكسب ذاتي او ميلاً نحو فئة او طبقة او ثأراً من جماعة. لقد كان الانقلاب في العراق صاعقاً بحيث دفع جل الصحفيين الى محاولة دفع تهمة الشبهة عن انفسهم او بلوغ غاية واقعية تتمثل بالحصول على فرصة عمل امام كم غير معتاد من الصحف بلغ نحو 160 صحيفة مع وجود معضلة هي ان جل هذه الصحف كانت مدفوعة او مستأجرة او تتحدث بلسان غيرها. وفي خضم ذلك كان على العاملين في (الزمان) ان يناووا عن الحديث بلسان آخرين او عد انفسهم اجراء، كانت القاعدة الذهبية التي اعتمدتها (الزمان) هي (الجميع شركاء في مؤسسة تسوق الحقيقة وتحمل بضاعتها النور والامل) وفي خضم العتمة والتصفيات الجسدية والارهاب كانت (الزمان) تحمل قنديلاً وترى ان ثمة املاً دائماً^(*).

(*) من رسائل رئيس المؤسسة الى العاملين 10/12/2003.

القاعدة الثانية: وتتمثل في الابتعاد عن التشيع والتعصب للآراء والاحكام المرتجلة والتزام الموضوعية في عرض الوقائع، ومازلنا نذكر الكلمات التي قالها رئيس تحرير (الزمان) بالهاتف قبل يومين من صدورها في بغداد⁽²⁶⁾، ان (الزمان) منبر لجميع العراقيين وهي ملكهم ولا تنطق الا بحقيقتهم، الحقيقة التي غيت في بعض وسائل الاعلام ولا سيما الفضائيات وحلت محلها صورة العراقيين ناكلي العهود وقطاع الطرق والدمويين ومكتفي الايدي. لقد حذا سعد البزاز حذو دوركهبايم في كتابة قواعد المنهج في علم الاجتماع وهي الابتعاد عن كل رأي مسبق بشأن ظاهرة واذا لم يلتزم الصحفي صاحب المطبوع بالموضوعية فان الاهواء والنزعات الذاتية قد تسبب به. ان الموضوعية نقيض الذاتية ولكنها لا تقوم الا بالبحث والتقصي واستيعاب المتغيرات وفهم جدل الافكار وصراع الارادات.

القاعدة الثالثة: هي موسوعية المعرفة عند الصحفي لقد تأسست هذه القاعدة في (الزمان) على مبدأ اهمية وضرورة الاعلام بقواعد السياسة وطبائع الامور وذبول الظواهر وخلفيات الاقتصاد والسياسة فضلا على ضرورة التوسع في فهم مغزى ماجرى وكيف؟ واستثمار الوقت للافادة من تكنولوجيا الاتصال لسد الفجوة التي عاناها العاملون في حقل الاعلام⁽²⁷⁾.

ان هذه القاعدة تساعد الصحفي على تقادي مجرد نقل الاخبار دون التحقق من دوافعها واثارها كما تساعد على تدارك مغبة الاستدراك الذي يكلف الصحيفة صدقتها والصحفي نزاهته المطلوبة. ولقد استوعبت (الزمان) حقيقة كون الواقع السياسي ساخنا وضاجا بالرؤى والانتقادات والتطلعات. ومن المعروف

ان الافراد الذين يشغلون مواقع قيادية في احزاب او منظمات او تكتلات يقدمون المعلومات التي يحسون انها ستخدم قضيتهم او اهدافهم⁽²⁸⁾.

فالفراغ واسع وماراثون الاستحواذ على الشارع العراقي على اشده. وعلى الرغم من ذلك فانه يتعين على الصحفي ان لا يغريه هذا المشهد ويدرك دائما ان الاغلبية الصامتة هي اساس ترجيح المشروع السياسي المستقبلي وان الاقصاء والتهميش سياسة متسارعة ومنهكة لقوى الوطن وان اثارها الدموية ماثلة للعيان وان الصحافة مهمة سامية تمثل بالتحذير والتبشير.

لقد كان بعض الصحفيين لا ينظرون الى ما وراء الصورة ويتعجلون القفز على الحقائق ولكن اخلاقيات المهنة الصحفية في (الزمان) حملت مضادات كافية جعلت كلمتها وخبرها اكثر صدقاً واقرب مدى الى الرأي العام في العراق.

القاعدة الرابعة: وهذه القاعدة هي قاعدة التشكك في الاخبار التي يلتقطها الصحفيون ويمكن عزل ثلاث خصائص محددة عدها الباحثون من المكونات التي تدخل في تحديد صدق المصدر وهي: الاحساس بالامان او الطمأنينة للمصدر ومؤهلات المصدر وخبرته وكفاءته⁽²⁹⁾ ولقد نهجت (الزمان) نهجاً من الشك شبيها بالشك الديكارتي من اجل الصدق وكانت القاعدة ان الظروف الراهنة تشبه صورة تيار جارف وان كثيراً من مصادر المعلومات والاخبار وقع تحت وطأة التأثير بما جرى، كما ان انفتاح المصادر السرية وعرضها للمزاد شجع على تزوير بعض الوثائق. ولقد اكتشف رئيس

تحرير (الزمان) بحكم حسه الاستباقي وسعة تجربته عشرات الوثائق التي قدمت بقصد الايقاع بالغير او التشهير بهم او جر الصحيفة الى موقف سيحسب عليها في المحصلة. ولكن اظهرت (الزمان) حصانة عالية في الفرز والتثبت وفي الكشف والرفض. ولقد عرضت على (الزمان) عشرات الوثائق والملفات وسربت اليها عشرات الاخبار المثيرة للشبهة والاثارة ولكن المحاكمة الموضوعية لمضامينها واهداف اطلاقها اقصت النيات وتركزت سطور الصحيفة نقية لاتخدع القراء او تضحك على ذقونهم. كما نأت عن ايداء كرامات المستهدفين ولا سيما اذا كانوا غير مدانين بحكم القانون. ولكي يبنى الصحفي منهجه المعرفي على اساس متين يتعين عليه ان يكشف صدق المعلومات التي كان قد حصل عليها مادام الشك فيها له ما يسوغه.

وقد عالجت (الزمان) صياغة الاخبار في ضوء ذلك على احد الاسس التالية:

1. تناول الخبر من المصدر ونقيضه بالاشارة اليهما على قدم المساواة.
2. استخدام ادوات الاستدراك بعد عرض الخبر من مصدر واحد من قبيل (ولم يحصل تأكيد من مصدر محايد) او (الا انه لم يتسن الحصول على مصدر آخر لتأكيد ذلك) او اعتماد صيغة (على حد تعبير المصدر) او القول انه جهة غير معروفة.
3. الاشارة الى ان الاتهامات الموجهة الى المتورطين في اخبار الجرائم والاعتقال (مشبه بها) او (ان المقبوض عليهم مشبه

بهم). ان هذه الصياغة تعتمد حتى مع الاخبار التي يكون مصدرها شخص او على مستوى القوات متعددة الجنسية او اجهزة الشرطة.

القاعدة الخامسة: ولكي تقطع (الزمان) الشك باليقين وتنقل مندوبيها ومحرريها من دائرة الاحتمال الى دائرة اليقين اعتمدت المعرفة العقلية كونها احد المصادر الاساسية للمعرفة فهي تستوعب جميع الاخبار ولكن لاتأخذ الا بما يقبله العقل وترفض مادونه. ان ذلك قد يحرمها بعض الاخبار ولكن يكسبها ثقة القراء في الاخبار التي تنطوي على صدقية ومعقولية، فليس ابشع من الخبر الكاذب سوى بشاعة التكذيب، وهذا معناه ان التروي في نشر أي خبر بعد التأكد من صحة مصدره ومضمونه كفيل بتفادي الاضرار الى التكذيب الذي ليس لمصلحة الصحفي والمطبوعة على الاطلاق⁽³⁰⁾.

القاعدة السادسة: وتمثل بعدم المس بالآخرين او الاساءة الى كراماتهم وسمعتهم في المجتمع حتى لو كانوا خصوما او منافسين⁽³¹⁾ ف (الزمان) تسمح بالنقد ولكنها لاتلجأ الى الشتيمة وعنف الكلمة ولاسيما مع المؤسسات الصحفية والاعلامية، انها ترى ان الساحة تتسع لفرسان كثيرين ولا حاجة لتصفية او احتجاب من اجل تحقيق غاية كل صحفية وهي التميز والانتشار. ان ذلك يتيح الفرصة لدمج الجهد الصحفي مهما كان صغيرا واحترام طموحه مهما كان متواضعا واستيعابه من اجل خدمة عامة، ولقد تحدثت (الزمان) مع الجميع على قدر متساو من الاحترام وطرحت مشروع

المؤسسة العراقية الكبرى المؤهلة لمواجهة تحديات الشركات متعددة الجنسية وشروط العولمة في الاعلام.

ولقد ابلغنا رئيس المؤسسة انه بصدد تنفيذ مشروع (عصرنة الجريدة) باجبار العاملين على تعلم اللغة الانكليزية والانترنت حتى لو تطلب ذلك جهدا خارقا وتخصيصات مالية اضافية. وأمهل المحررين والمندوبين الجدد مدة شهرين لتنفيذ برنامج طموح وحث قدامى العاملين على قبول واقع جديد لامجال فيه لصحفي يجهل آليات العمل على الانترنت واتقان لغة اجنبية⁽³²⁾.

القاعدة السابعة: ان الامانة والصدقية والشك والعقلانية انما هي مبادئ، وقواعد اساسية غير ان الالم من ذلك كله البناء النفسي والاخلاقي للصحفي. وقد قدم صحفيون كثيرون عصارة خبراتهم وسطروها على هيئة وصايا او مبادئ⁽³³⁾. واذا كانت هناك بوابات في المؤسسة تحول دون وقوع الخطأ المهني او التطاول على قواعد الاخلاقيات فانه لاسد ولاعائق امام الفرد للتصرف او الاستفراغ بتصرف ما. ذلك ان ميزان التمييز بين الحق والباطل مرهون بارادة الصحفي سواء اكان مسؤولا ام عنصرا في خلية، فاذا ما احسن التصرف واستوعب رسالة المؤسسة الاخلاقية والانتاجية فانه يترجم قواعد المهنة، ونتم عن ظاهرة الفساد، عادة، انعكاسات تصيب السلوك المهني لدى الافراد، فمن خلال السلم الوظيفي تتطلب عملية الفساد تدخل عديد الاعوان من عديد المراتب مما يضاعف من حجم الظاهرة⁽³⁴⁾.

فالمؤسسة في المحصلة مصنع لانتاج الافكار والاخبار والآراء وتسويقها وان القارى، يملك خيارات واسعة في الاقبال على هذا المنتج والاحجام عن ذلك.

تلك هي اهم قواعد الاخلاقيات المهنية في عراق مابعد نيسان
2003 كما استطعنا ان نحيط بها، ولدينا الامثلة والوقائع الكافية
لدعم ما ذهبنا اليه واختصرناه، وعسى ان تتاح فرصة اخرى لرسم
الصورة بملامحها تمام في مؤسسة صحفية تنطبق عليها شروط
امبراطورية خالدة.

هوامش الفصل الثاني

1. عزيز السيد جاسم - مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات - دار افاق عربية - بغداد - 1985 - ص7.
2. للمزيد حول الصحافة قبل ظهور الطباعة راجع د. عبد السلام احمد واخرون - تاريخ الصحافة في العراق - كلية الاعلام - بغداد - 2002 - ص14-10.
3. د. محمد محمد الباوي - الاطار التربوي لقضية الاخلاقيات المهنية في وسائل الاتصال الجماهيرية - المجلة المصرية لبحوث الاعلام - العدد الاول - جامعة القاهرة - 1997 - ص208.
4. ينص قسم ايقور على الصدق في القول وعدم خداع المريض او افشاء سره والعناية الانسانية.
5. د. سامية محمد جابر - الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث - دار المعرفة الجماهيرية - الاسكندرية - 1984 - ص275.
6. محمد سيد فهمي - الاعلام من المنظور الاجتماعي - دار المعارف - الاسكندرية - 1984 - ص82.
7. عزيز السيد جاسم - مصدر سابق ذكره - ص12.
8. الممارسة العراقية الديمقراطية - ندوة مركز اليزاز للثقافة والرأي - بغداد - 2004 - ص11. وللمزيد بشأن الموضوع راجع: د. خير الدين حميب - مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - 2004 - ص209 وما بعده.
9. توماس ييري - الصحافة اليوم - ترجمة مروان الجابري - مؤسسة بدران - بيروت - 1964 - ص20.
10. محمد سيد فهمي - مصدر سابق ذكره - ص82.
11. راجع بهذا الشأن: فاروق ابو زيد - مدخل الى علم الصحافة - عالم الكتب - القاهرة - 1998 - ص6.
12. د. محمد محمد الباوي - مصدر سابق ذكره - ص208.
13. ميشيل هارا لامبوس - اتجاهات جديدة في علم الاجتماع - ترجمة احسان محمد الحسن واخرون - بيت الحكمة - بغداد - 2001 - ص542.

14. د. عبد اللطيف حمزة - ازمة الضمير الصحفي - دار الفكر العربي - القاهرة - 1960 - ص24.
15. انظر قانون نقابة الصحفيين في القطر العراقي - مطبوع بالالة الكاتبة محفوظ في وثائق النقابة، ويمكن الاطلاع عليه في: د. وائل عزة البكري - تطور النظام الصحفي في العراق 1958-1980 - دار الشؤون الثقافية - بغداد 1994- ص259.
16. ميثاق العمل الصحفي الذي اقره المؤتمر الثالث لاتحاد الصحفيين العرب وعقد في بغداد 25-17 نيسان 1972- الحريات الصحفية - 1981- ص107.
17. المادة 25 من قانون نقابة الصحفيين - مصدر سابق ذكره.
18. د. صالح خليل ابو اصبع - الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة - دار ارام للدراسات والتوزيع والنشر - عمان - 1995 - ص265.
19. جون هونبرغ- الصحفي المحترف - المؤسسة الاهلية - بيروت - بلا تاريخ - ص14.
20. عدنان عبد المنعم ابو السعد - تطور الخبر واساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام 1917- وزارة الثقافة والاعلام - بغداد - 1983- ص20.
21. جون هونبرغ - مصدر سابق ذكره - ص15.
22. د. خليل احمد خليل - هموم العرب حاكمين محكومين 1963-2003 ج1- المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - 2004- ص502.
23. المزيد من التفاصيل عن تطور الزمان ومشاريعها راجع - الزمان العدد 1703 في 13/1/2004 - ص1.
24. ازاد احمد علي وآخرون - الفكر الاجتماعي الخلدوني المنهج والمفاهيم والازمة المعرفية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 2004 - ص36 ومابعدا.
25. فاروق ابو زيد - فن الخبر الصحفي - عالم الكتب - القاهرة - 1997- ص104.
26. مقابلة هاتفية مع سعد البزاز - 11 نيسان 2003.
27. للمزيد بشأن التحدي التكنولوجي راجع: د. مؤيد عبد الجبار الحديثي - العولمة الاعلامية - الاهلية - عمان 2002 - ص218.

28. د. جيهان احمد رشتي - الاسس العلمية لنظريات الاعلام - دار الفكر العربي - القاهرة - 1978 - ص 305.
29. المصدر سابق ذكره - ص 505.
30. د. خليل احمد خليل - مصدر سابق ذكره - ص 509.
31. دكتور حسن عماد مكاي - اخلاقيات العمل الاعلامي - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - 1994 - ص 274 ومابعد.
32. مقابلة بالهاتف مع سعد البراز 29/10/2004.
33. د. خليل احمد خليل - مصدر سابق ذكره - ص 299 ومابعد.
34. بشير مصطفى - الفساد الاقتصادي واثاره المدمرة - مجلة العربي - الكويت - العدد 56 ديسمبر 2005 - ص 26.

مصادر الفصل الثاني

اولا - الكتب

1. السيد جاسم- عزيز: مبادئ الصحافة في اعلام المتغيرات- دار افاق عربية- بغداد- 1985.
2. احمد - عبد السلام واخرون: تاريخ الصحافة في العراق- كلية الاعلام- بغداد- 2002.
3. محمد جابر- سامية: الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث- دار المعرفة الجماهيرية- الاسكندرية- 1984.
4. فهمي- محمد سيد: الاعلام من المنظور الاجتماعي- دار المعارف- الاسكندرية- 1984.
5. الممارسة الديمقراطية العراقية - ندوة مركز البراز للثقافة والرأي- بغداد- 2004.
6. حميد - خير الدين: مستقبل العراق، الاحتلال المقاومة التحرير والديمقراطية- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت- 2004.
7. بيري - توماس- الصحافة اليوم - ترجمة مروان الجاهري- مؤسسة بدران- بيروت- 1964.

8. ابو زيد - فاروق: مدخل الى علم الصحافة- عالم الكتب - القاهرة- 1998.
9. ابو زيد- فاروق: فن الخير الصحفي - عالم الكتب- القاهرة- 1997.
10. لامبوس- ميشيل هار: اتجاهات جديدة في علم الاجتماع- ترجمة احسان محمد الحسن واخرون- بيت الحكمة- بغداد 2001.
11. حمزة- عبد اللطيف: ازمة الضمير الصحفي - دار الفكر العربي- القاهرة - 1960.
12. البكري- وائل عزت: تطور النظام الصحفي في العراق -1958- 1980 دار الشؤون الثقافية - بغداد- 1994.
13. ابو اصبع- صالح خليل: الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة- دار ارام للدراسات والتوزيع والنشر- عمان - 1995.
14. هونبرغ- جون: الصحفي المحترف- المؤسسة الاهلية- بيروت- بلا تاريخ.
15. ابو السعد - عدنان عبد المنعم: تطور الخبر واساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام -1917 وزارة الثقافة والاعلام - بغداد - 1983.
16. خليل- احمد خليل: هموم العرب حكاما ومحكومين -1963 2003 - ج1 المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت - 2004.
17. علي- آزاد احمد واخرون: الفكر الاجتماعي الغلذوني المنهج والمفاهيم والازمة المعرفية- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - 2004.
18. الحديثي- مؤيد عبد الجبار: العولمة الاعلامية- الاهلية- عمان- 2002.
19. رشتي- جيهان احمد: الاسس العلمية لنظريات الاعلام- دار الفكر العربي - القاهرة - 1978.
20. اتحاد الصحفيين العرب: ميثاق العمل الصحفي 25 نيسان 1972 - الحريات الشخصية- بغداد- 1981.
21. مكاي- حسن عماد: اخلاقيات العمل الاعلامي- الدار المصرية اللبنانية - القاهرة- 1994.
22. روبرت- شمول: مسؤوليات الصحافة- ترجمة الفرد عصفور- مركز الكتاب الاردني- عمان - 1999.

ثانياً: المجلات

1. البادي- محمد محمد: الاطار التربوي لقضية الاخلاقيات المهنية في وسائل الاتصال الجماهيرية- المجلة المصرية لبحوث الاعلام- العدد الاول-1997 جامعة القاهرة.
2. مصطفى- بشير- الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة - مجلة العربي - العدد -565 كانون الاول - ديسمبر - الكويت - 2995.

ثالثاً: الصحف

(الزمان) 13/1/2004

رابعاً: الوثائق

قانون نقابة الصحفيين في القطر العراقي 187 لسنة 1969.

الفصل الثالث

أزمة المسؤولية المهنية

في صحافة عراق ما بعد الحرب

(مشروع ميثاق لتجنيب الصحفيين أخطار الانخراط في

التحريض على العنف والنزاع المسلح)

ترتبت على الزلزال السياسي الذي ضرب العراق في 9 نيسان 2003 تطورات دراماتيكية شملت جميع المستويات. وألقت تداعيات غزو العراق بظلالها على المشهد الصحفي والاعلامي مثلما ألقت بآثارها المباشرة وغير المباشرة على مختلف فئات الشعب وبينهم المشتغلون في حقل الصحافة والإعلام الذين كانوا احد الحطامات مجهولة المصير نتيجة حل مؤسساتهم وترك جمهرة كبيرة من عوائلهم عرضة للتشرد، لشهور عدة في الاقل.

وبينما كانت عمليات السلب والنهب وحرق المباني الحكومية وغير الحكومية تجري على قدم وساق كان الصحفيون يتفرجون على ارثهم الثقافي وتراث بلدهم الحضاري وقد تعرض الى عملية سطو مقصودة تهدف، فيما كانت تهدف اليه، الى محو الهوية الاجتماعية العراقية واستبدالها بأقنعة طائفية وانتقامية تمخض عنها عنف غير مسبوق وانتقام وصف بأنه مستورد⁽¹⁾.

وفي خضم فوضى سياسية وتخطيط اداري ولدت توجهات وانتشرت رؤى تحت غطاء كتل واحزاب وهيئات سرعان ما تسللت الى المشهد العراقي متخذة من وسائل الصحافة جسرا لتمرير افكارها وبرامجها وتوسيع نطاق تحركها في البيئة الجديدة. (وبينما يكافح العراقيون في حياة الفوضى التي عمت عاصمتهم بعد الغزو، فان الامريكيين الذين ارسلوا بهدف معلن هو بناء هذه الدولة تفوقعوا داخل شرنقة وسط بغداد اطلق عليها الصحفي الامريكي راجيف تشاندراسكاران مدينة الزمرد.. شرنقة المنطقة الخضراء - مقر قوات الاحتلال - والمتعاونين معها من القادة السياسيين العراقيين.. مكاتب وقصور تعج بالمسكرات والملذات والفيلات

الفارسة.. حياة مخملية وناعمة لاعلاقة لها بالحياة خارجها حيث الدماء التي تنزف كل لحظة على الاسفلت وجثث القتلى التي يتم جمعها كل يوم على سبيل الروتين العادي⁽²⁾. واحصت بعض الجهات عدد الاحزاب التي اختلفت في ايدىولوجياتها وفلسفاتها ونشطت بعد سقوط النظام بنحو 70 حزباً⁽³⁾ قيل ان معظمها قام على أسس طائفية وعرقية وسرعان ما امتلكت ميليشيات مسلحة خاصة بها. ونجم عن بسط مبدأ القوة بدلاً من القانون وسط الفوضى، سقوط مئات الصحفيين ضحايا مرحلة من العمليات العدائية التي اعطت صورة حية للشبكات الدولية التي تتكون عند توحيد قوى الناشطين المحليين ومجموعات اخرى على الرغم من الاختلاف الكلي لمصالحها⁽⁴⁾. فقد آلت على نفسها ان تتفق على مبدأ لا انساني واحد هو الانتقام من اصحاب الكلمة الحرة والاقتصاص غير العادل ضدهم، ليس لجريمة ارتكبوها سوى كونهم رسلا يحملون على مناكبهم صلبان الحقيقة.. تلك الحقيقة التي قال تعالى في محكم كتابه الكريم عنها (واكثرهم للحق كارهون)⁽⁵⁾. ونتيجة تزايد التورط الاقليمي في اوضاع العراق حصد العنف المتصاعد والمعقد، طبقاً لاحصائيات رسمية، أرواح نحو 650 ألف عراقي⁽⁶⁾، فيما بدا تنافس التيارات والقوى السياسية على حصص (الكعكة العراقية) انه لم يكتمل وقد يستمر سنوات اخرى. وهنا تكمن الكارثة.

وتمثل أزمة المسؤولية المهنية للصحفيين وجهاً من وجوه هذا الصراع بل وخندق من خنادقه المتقدمة يتعين ان تتضافر الجهود لايجاد حلول لها والاخذ بأيدي الصحفيين لتجنب أي مظهر من

مظاهر تورطهم في تصعيد وتأثره او استخدامهم في تصفية حساباته على أرض العراق. الى ذلك حرصتُ عبر ثلاثة مباحث تعتمد منهج دراسة الواقع على اقتراح نظرية او مشروع لميثاق يتيح لجميع المشتغلين بمهنة التعاطي مع مهنة المتاعب تجنب الوقوع في مخاطر او مهاوي النزاع المسلح الدائر حالياً في العراق. وقد تناول البحث الاول رؤية استعادية للمرحلة الاولى من صراع التيارات الصحفية على الحقيقة بعد نيسان 2003 وتمثلت بالانطلاق من اسرار التقييد الى فضاء النشر غير المنضبط، فيما تصدى البحث الثاني لازمة المسؤولية المهنية ومانجم عنها من انتهاك للحريات العامة والشخصية مقدماً نماذج لضرب بعض الصحفيين تقاليد ومواثيق الشرف المهني عرض الحائط⁽⁷⁾.

أما البحث الثالث فيقدم خلاصة مشروع يمكن وصفه، موضوعياً، بالأولي لميثاق يشيع المسؤولية المهنية انطلاقاً من تحديات الصحافة المستقلة في العراق ويجنب المشتغلين في وسائلها كافة مهاوي الانخراط في التحريض على العنف والنزاع المسلح.

المبحث الأول

الصحافة العراقية من الانغلاق الى الفوضى.. توصيف الحالة

طُبعت الاوضاع السياسية التي اعقبت الاطاحة بنظام الحكم في 9 نيسان 2003 الصحافة العراقية بمقومات خاصة. حيث شهد الواقع الصحفي حالة من الفوضى غير المسبوقة، فبعد عقود من اعلام الدولة الذي اقصى اي مظهر من مظاهر المنافسة من القطاع الخاص والاحزاب، وبعد رقابة كاملة وملكية تامة من جانب الحكومة لمؤسسات الصحافة المرئية والمسموعة والمقروءة، انطلقت الصحافة من عقالها او حصارها على شكل فورة تمثلت بـ:

1- اتساع المطبوعات بكل انواعها أفقياً وعمودياً وقيام الافراد والجماعات بتولي اصدارها مستثمرة غياب القواعد والقوانين التي تنظم هذه العملية، او يفترض انها يجب ان تساعدها على تنظيم آليات هذه الصناعة التي تهدف الى كسب الرأي العام. وطبقاً لاحصائيات متضاربة فان عدد المطبوعات التي صدرت في اعقاب اجتياح العراق بلغ نحو 200 صحيفة ومجلة⁽¹⁾ توزعت على العاصمة بغداد ومعظم محافظات العراق ولاسيما تلك التي تتوفر على مطابع كالبصرة والموصل والنجف وسواها.

2- تعدد الجهات التي تشرف على الصحافة في العراق من حيث شرعيتها الدستورية وتقاليدها المتعارف عليها دولياً وذلك بعد ان تم تفكيك وزارة الاعلام ومؤسساتها. فقد أصدر الحاكم المدني للعراق بول بريمر في 23 نيسان 2003 قراراً يقضي بحل هذه الوزارة وتسريح منتسبيها وايقاف جميع الصحف التي كانت

تصدر ابان عهد النظام السابق، كما أصدر تعليمات جديدة لكل المؤسسات الاعلامية في العراق منع بموجبها التحريض على العنف او تعزيز الكراهية الاثنية والدينية او نشر معلومات كاذبة تهدف الى تعزيز مقاومة سلطة قوات التحالف⁽²⁾.

وتعمقت الفوضى في الشهور الاولى لهذه المرحلة بغياب قانون ينظم عمل الصحف وتلاشي دور التنظيمات النقابية والمهنية الفاعلة، القادرة على اداء مهمتها في تنظيم العمل الصحفي وضبط قواعد المهنة والدفاع عن حقوق العاملين فيها. وبهذا الشأن وجد الاف الصحفيين العراقيين، بعد حل مؤسساتهم أنفسهم، في الشارع بلا عمل يتقاذف مصيرهم القلق والمجهول على الرغم من مبادرات قامت بها صحف مستقلة كجريدة (الزمان) الدولية⁽³⁾ التي كانت أول صحيفة تصدر طبعة في البصرة ثم في بغداد بعد ايام من التغيير الذي ضرب العراق. فقد فتحت ابوابها لاستقبال اعداد من الصحفيين السابقين دون النظر الى انتماءاتهم او ارتباطاتهم واشترطت المعيار المهني فقط في قبول تعيينهم في مكاتبها في العراق.

وبعد تشكيل ما سمي بمجلس الحكم الانتقالي تولى الاشراف الشكلي على الصحافة بجميع وسائلها فيما كان الاشراف المباشر يتم عن طريق سلطة التحالف التي اظهرت قسماً من التشدد على بعض الصحف توجتها باغلاق صحيفة (الحوزة) الناطقة باسم التيار الصدري والتسبب بأزمة نجمت عن تداعياتها احداث دموية في النجف على عهد حكومة الدكتور اباد علاوي التي استخدمت القوة العسكرية لسط سيطرتها على المدينة. وقبل ذلك كانت سلطة التحالف قد اسهمت في غلق صحيفة (الساعة) التي كان يصدرها

الدعاية الاسلامي الدكتور احمد الكيسي⁽⁴⁾.

وخلال الستة أشهر الاولى بعد سقوط النظام السابق تضاعفت اعداد وسائل الاعلام قاطبة. وادى تنوعها وتعددتها الافقي الى تسلل مئات من ادعاء المهنة الصحفية والباحثين عن فرص عمل⁽⁵⁾. وساعد على ذلك تشجيع مكاتب الدعاية الاعلامية التابعة للقوات الامريكية وسلطة برير أنصاف الموهوبين على الانخراط في ما عرف بمكتب (سيلك) الذي اتخذ من قصر المؤتمرات مقراً له وتولى تنظيم المؤتمرات الصحفية للقادة الميدانيين والمسؤولين والدبلوماسيين الامريكيين لعرض ارائهم على وفق آلية تستعير الكثير من الصنعة المسرحية. كما اضطر صحفيون اخرون الى الانخراط في هذا المشهد إما كسباً للعيش او قبولاً باغراءات مادية او اعتبارية كانوا بأمس الحاجة اليها. وقد كشفت الصحافة الامريكية أساليب تمرير تقارير وقصص اخبارية يقوم الجيش الامريكي باعدادها تمهيداً لنشرها في بعض الصحف العراقية المحلية مقابل مبالغ نقدية وعلى شكل اعلانات مدفوعة⁽⁶⁾.

وكان من الطبيعي ان تتمخض حالة كهذه عن تعدد مزودي الخدمات الاعلامية، أفراداً كانوا أم شركات أم مؤسسات. وفي غياب أنماط ملكية مستقرة على وفق نظم ولوائح معتمدة من مؤسسات دستورية، كان من الطبيعي ان تظهر اجهزة اعلام ترتبط بدرجة او اخرى بالجهات التي تستطيع توفير الدعم المالي لاستمرارية هذه الاجهزة التي زاد عددها، كما كان متوقعا، على عدد اجهزة الاعلام المستقلة لسبب بسيط وهو ان اجهزة الاعلام المستقلة التي سنعرض تحدياتها في المبحث الثالث تعتمد في تدبير مواردها المالية على

مقابل خدماتها او على الاعلانات او على مزيج من الموردین، وهو ما لم يكن وضعاً متاحاً جراء الاضطراب الامني⁽⁷⁾.

على ان البيئة الراهنة للصحافة العراقية التي غيب بعض عناوينها المعروفة اليوم مسؤولياتها المهنية وتحولت الى منابر تعوزها مدرکات المعرفة المهنية اللازمة والاطلاع الواجب على احتياجات المشروع العراقي الديمقراطي واجهت اشکاليات عدة:

ظهور نظم وافكار ورؤى سياسية جديدة تمتلك وظائف اتصالية مبتكرة وغير مطروقة بالنسبة لمجتمع حديث عهد بالانفتاح على الفضاء الاتصالي وحرية التعبير، بعد ان (كان العراق قرية معزولة عن العالم تماماً.. لا فضائيات ولا انترنت ولا خدمات هواتف نقالة)⁽⁸⁾.

ظهور قوة اعلامية اجنبية ذات طابع محلي تسللت هيمنتها الى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية وفعالياتها التي نشطت في بعض اوساط الرأي العام⁽⁹⁾. وربما انعكست في التغطية الاعلامية المرتبطة للشأن العراقي التي يتولاها متعاونون مع وسائل الصحافة الدولية⁽¹⁰⁾.

دخول الصحافة بكل وسائلها في لب الصراعات الايديولوجية للحركات السياسية بما يمثل شكل حرب⁽¹¹⁾ اعلامية واضحة تشنها وسيلة ضد وسيلة دون الالتفات الى قواعد مهنية او سياقات مرعية في كسب الرأي العام. فالحياة السياسية لايمكن ان تقوم على اساس صحيح - كما يقول ستيوارت ميل - الا اذا اجتمع فيها عنصران متعارضان: عنصر المحافظة على النظام وعنصر التقدم والاصلاح. والمنافسة بين هذين العنصرين اكبر ضامن للاحتفاظ بما هو مفيد

في النظام القائم وادخال مايتطلبه الاصلاح المحتوم في الحياة من وسائل التقدم المضطرد⁽¹²⁾. وقد تورطت معظم وسائل الصحافة العراقية في اعادة انتاج وظيفة شمولية هي (التلاعب او التأثير المدروس في العملية السياسية)⁽¹³⁾ على حساب وظائفها التقليدية (كمراقبة البيئة الخارجية وتفسير الاحداث والقيام بمهمة التنشئة السياسية)⁽¹⁴⁾.

تجاهل المسؤولية المهنية في الصحافة العراقية مصدر لانتهاك الحريات

يهدف هذا المبحث الى معالجة مشكلة جهل الصحفيين بالمسؤولية المهنية لما يكتبونه وتخلي مايسمى بـ (حراس البوابة) عن مهماتهم في حجب المواد الصحفية التي تمثل علامة صارخة على المرحلة التي بلغتها الصحافة العراقية في ما يتعلق بانتهاك الحريات الشخصية للمواطنين أو ممارسة القذف والتشهير بحق الشخصيات العامة مع الافتقار الى الأدلة الثبوتية والقرائن المادية.

وعلى الرغم من ان قوانين النشر الصحفي ومبادئ المسؤولية المهنية عالجت هذه المشكلة إلا ان التداعيات السياسية ومارافقتها من فوضى النشر⁽¹⁵⁾ وتسلل الطارئين الى الصحف وافتقار هذه الصحف الى أبسط المقومات اسهمت في اتساعها ودفعت بعضهم الى توزيع الاتهامات يميناً وشمالاً دون حساب والى انتقال التشهير الى حالة تتسم بالتحريض على القتل اقترنت بموجة الانهيار الأمني في البلاد وتساعد ارقام ضحايا العنف الاعمى.

صحافة تواجه الازمات

في خريف العام 2003 عمدت قوة أمريكية الى دهم مكاتب صحيفة (الحوزة الناطقة) لسان حال التيار الصدري واغلاق ابوابها بالشمع الأحمر لمدة 60 يوماً بذريعة نشر وقائع غير مؤكدة، كما واجهت صحيفتان أو أكثر المصير ذاته⁽¹⁶⁾، وإذا كانت هذه الحادثة تثبت حقيقة ما، فهي ان الكلمة أقوى مفعولاً وأبعد أثراً من الرصاصة. وإذا كانت القنبلة تقتل حفنة قليلة أو كبيرة من الابرياء فان الكلمة في ظروف وعوامل معينة يمكنها ان تطيح بأمن بلد بكامله وتهدد استقرار مواطنيه وتهدر دماءهم، وهو ما حصل بالفعل في المواجهات المسلحة في النجف ومدينة الصدر ونجمت عن اغلاق الصحيفة وراح ضحيتها المئات من الابرياء⁽¹⁷⁾.

لقد عبر نابليون بوناپرت عن معنى قوة الكلمة بقوله: (انني أرهب صرير القلم أكثر من دوي المدافع). وكان إيمانه القوي بما للكلمة من مفعول ان كتب الى باريس في آب 1796 يوم كان قائداً عاماً لجيش إيطاليا: (من المستحسن ان لا يتعرض الصحفيون لملك سردينيا، وان لا ينشروا عنه سخافات بعيدة عن الواقع. هناك شطحات قلم ترتكز على شائعات خاطئة تسيء اليها وتخلق لنا الاعداء من حيث لانريد)⁽¹⁸⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: من الذي يتحكم بقدرة القوة الضاربة التي هي الصحافة؟

ان الصحافة في الدول الديمقراطية هي، مبدئياً، حرة يحفظ الدستور لها مناخ التعبير والنشر في حدود القوانين المرعية التي تحافظ على حرية بقية المواطنين. وبدون قطاع صحافة حرة تقع مسؤولية

تحقيق اعلام الشعب وسلامته بالكامل على عاتق الحكومة بمفردها. ويمكن لانعدام المشاركة العامة هذا ان يقوض أمن البلاد ونموها الاقتصادي⁽¹⁹⁾. والمؤكد ان بعض الصحفيين في غياب هذه القوانين تجاهلوا الرسالة التوجيهية للصحافة وتحولوا الى حاملي اخبار تنبئ من شائعات خاطئة تسيء اليهم. يضيف هوراسنس غريلي الصحفي بالقول: (على الصحفي ان يكون المبشر القديس والمخبر الصادق). ومع ايماننا بان تحولات كثيرة قد طرأت على وظيفة الصحافة بعد تحولها الى مؤسسات جماعية ذات منحى صناعي - تجاري فان معظم دساتير المنظمات الصحفية مازالت تتمسك بتلك المثل والاخلاقيات التي ذكرها نابليون وغريلي.

وبالنسبة للصحافة العراقية فإن واحدة من أهم المؤاخذات على ادائها اليوم هي افتقار العاملين فيها الى الإعداد المهني الذي تستدعيه المسؤولية الصحفية مما فاقم الاوضاع وعمق الجرح الوطني النازف⁽²⁰⁾. وكان التخصص الصحفي حتى مطلع القرن العشرين مفهوماً غامضاً غير محدد المعالم. ومازال شائعاً مفهوم غريب عن الصحافة مؤداه (انها مهنة من لا مهنة له)⁽²¹⁾ وانه يجوز ان يمتنعها أيضاً المعلم والطبيب ورجل الاعمال وبائع الحلويات وهو ما يتنافى مع كون الصحافة سلطة في كل الاحوال سواء كانت مسموحاً بها أم مراقبة أم مقموعة مادامت حقيقة جريئة مقاومة.

وقد ساعد على توسيع هذه السلطة قيام الجامعات بفتح الكليات والمعاهد التي تعنى بتخريج مشغولين بتخصصات عالية⁽²²⁾.

فأين الصحافة العراقية من ذلك؟

ان ضعف الإعداد أو إفتقاره تماماً لدى بعض المشغولين محنة

قديمة واجهتها الصحافة العراقية⁽²³⁾. وإذا كانت ثمة محاولات مخلصة قد قامت بها نقابة الصحفيين العراقيين بالتعاون مع اتحاد الصحفيين العرب او منظمات دولية فانها لاتعدو ان تكون محاولات يتيمة أو خجلة عنت بالشكليات دون الجوهر والمضمون. وفي أيام كانت مشاركة اصحاب الحظوة من الصحفيين في دورات تأهيلية في الخارج مكسباً يُمنح الى المقربين والى أقل الصحفيين استحقاقاً.

المسؤولية الصحفية والمعلومات

في ظل اتساع المعلومات وتنوعها وتعدد مصادرها تبرز أهمية المسؤولية الصحفية واخلاقيات المهنة. وبالنسبة الى المجتمع البشري فان مراجعة مبادئ الاخلاقيات مراراً وتكراراً بات أمراً مهماً تترتب عليه حقوق ومسؤوليات كثيرة وقضايا اجتماعية واقتصادية تمثل في جزء منها بحرية تدفق المعلومات وحق المعرفة وحرية الاعلام وحدود الرقابة والواجبات المنوطة بالصحفي ومسؤولياته الاجتماعية وحق المساواة والحق في احترام الخصوصية وحق الملكية وحقوق الطبع والتأليف⁽²⁴⁾. ويصدق ذلك على المعلومات الحساسة والتعامل مع الآخرين كما جاء في الكتاب المقدس (أحب قريبك كنفسك)⁽²⁵⁾ تلخيصاً بليغاً للمبدأ الذي يمثل الأساس في طريقة تعاملنا ومخاطبتنا للآخرين. ولاشك في ان كلمة (قريبك) تنصرف الى جميع البشر. فما بالك بالمواطنين في البلد الواحد.

لقد استوقفني خبر اورده وكالة انباء (رويترز) عن قيام المجلس الروماني لمكافحة التمييز بفرض غرامة مالية على رئيس بلدية كرايوفا بسبب تصريحات ادلى بها بشأن فريق المدينة الذي يلعب في دوري الدرجة الاولى لكرة القدم إتهم فيها اللاعبين السود بالتسبب في النتائج

السينة للفريق. وقال المجلس في بيانه ان (حقوق اللاعبين الافارقة في الفريق انتهكت)⁽²⁶⁾.

وجاء قرار فرض الغرامة على خلفية حوادث الاهانات العنصرية في كرة القدم الرومانية. وإذا كان الحال لم يترك على علاقته في بلد شهد قبل عقد ونصف من السنين تحولاً سياسياً مماثلاً لما حدث في العراق، فانه من الأجدر ألا تمر حوادث القذف والتشهير التي تشهدها الصحافة العراقية بحق الشخصيات الطبيعية والعامة من منطلق الاساءة لها أو التحريض على عزلها وظيفياً أو اسقاطها سياسياً واجتماعياً وقبول تصفيتها جسدياً⁽²⁷⁾.

تحديات النشر في الصحافة العراقية

يطرح الأنفلات غير المسبوق وغياب الجهات المنظمة للعملية الصحفية سؤالا مؤداه:

من الذي يحمي الصحافة العراقية من بعض مما ينشر فيها؟
ان اكثر ما يهدد حرية الصحافة اليوم هو احتمال اتخاذ جرائم النشر مسوغاً للتضييق على الصحفيين أنفسهم أو إيقاف مدى الحرية التي يتمتعون بها والتأثير في اتساع الصحف الذي يمثل مظهراً مهماً من مظاهر الحياة الديمقراطية الناشئة. وإذا لم يمارس الصحفيون مسؤولياتهم المهنية والتزموا باخلاقيات الصحافة المدرجة في لوائح القوانين والمواثيق فان مزيداً من الاصوات ستعلو مطالبة بالتضييق على الصحافة⁽²⁸⁾. وما تعمد بعض الصحف الى نشره دون تدقيق أو مراجعة أو تحكيم أو ضوابط أخلاقية سيكون الورقة التي تشهر بوجهه كل دعوة لاطلاق الحريات ولاسيما ما يتعلق منها بالتعبير وإبداء الرأي والنشر⁽²⁹⁾. وستكون الخسارة باهظة جداً⁽³⁰⁾.

ونستطيع ان نعزو ظاهرة كثرة خروقات الاخلاقيات المهنية في الصحافة هذه الأيام الى الآتي:

إختفاء الجهة المنظمة للعملية الإعلامية وعدم وضوح ملامحها وواجباتها لدى العاملين في الحقل الإعلامي والصحفي، واقترانها بمسميات غير مألوفة وانسحاب القائمين عليها عن المشهد الصحفي العراقي برغم اتساعه وفرار بعضهم الى خارج العراق تحت ضغط التهديد او الخوف.

ضياع المبادرة من يدي نقابة الصحفيين نتيجة الفوضى التي رافقت سقوط النظام السابق وبروز أفراد أو أكثر موازين للنقابة في منطلقاتها وهيكلها فعمدوا الى شق وحدتها⁽³¹⁾.

إنتقار العاملين في الصحافة الى الثقافة القانونية في ما يتعلق بجرائم النشر ولاسيما تلك التي تستهدف الحريات الشخصية للمواطنين.

عدم وضوح الرؤية لدى المواطنين بشأن الاساليب الواجب إتباعها أو اعتمادها عند تعرضهم الى القذف والتشهير في الصحف. وقد أسهم أمر سلطة الائتلاف رقم 7 في 10/6/2003 الذي تضمن اشتراط الإذن من مديرها بول بريمر في حالة اقامة شكوى جزائية عن جرائم النشر، في خلق وهم لدى بعض الصحفيين بوجود حصانة تمنع تعرضهم الى المساءلة اذا ما اقدموا على خرق قواعد النشر وتجاوزوا اخلاقيات المهنة ومارسوا القذف والتشهير ضد المواطنين دون أسانيد أو ادلة مادية⁽³²⁾.

إتساع التهديدات الامنية وتنوع مصادرها حال دون اقدام المستهدفين بجرائم النشر على تقديم شكاوى قضائية ضد الصحف

التي تنشر ما يهدد كراماتهم ومصالحهم وحرياتهم. ولكن صدور قرار قضائي من محكمة بداءة الكرخ أواخر آذار 2006 بفرض غرامة مقدارها 750 ألف دينار بحق صحيفة (الصباح) وكذلك صدور قرار قضائي من محكمة بداءة الاعظمية بحق جريدة (البيئة الجديدة) مطالباً اياها بتعويض مادي مقداره 7 ملايين دينار لصالح رئيس كتلة التوافق السابق في مجلس النواب الدكتور عدنان الدليمي⁽³³⁾ قد ساعد على تحقيق غايتين:

مراجعة ما ينشر بدقة بالنسبة للصحيفة.

تشجيع المستهدفين في حالات مماثلة ومن خلال صحف أخرى برفع دعاوى قضائية لانصافهم أو الاقرار بتعرضهم الى الاساءة.

جهل معظم الصحفيين ولاسيما العاملين في الصحف الناشئة معايير ومبادئ السلوك الاخلاقي للمهنة أو ما يسمى بـ (اخلاقيات ممارسة المهنة الصحفية) التي نص عليها ميثاق الشرف الصحفي لاتحاد الصحفيين العرب وبعض بنود قانون نقابة الصحفيين.

تطور منافذ ومنابر النشر في مقابل افتقار بعضها الى لوائح الاخلاقيات المهنية ولاسيما بالنسبة للانترنت حيث يلجأ بعضهم الى استخدام هذه الوسيلة الاتصالية المفيدة في اشاعة روح الانتقام والتشهير بالآخرين أو المسس بكراماتهم وتاريخهم العائلي والشخصي. وقد شجع على ذلك افتقار القانون العراقي الى العقوبات الخاصة بجرائم النشر الالكتروني بالنظر لحدثة هذا الميدان الذي بدأ عملياً مطلع العقد الماضي. وتعرض وسائل الصحافة العراقية هذه الايام الى تدفق اخباري غير مسبوق يتضمن بيانات لجهات

مجهولة وشخصيات وهمية واخباراً كاذبة في محاولة لتوريثها او اسقاط صدقيتها عند النشر.

إفتقار معظم الصحف العراقية الى التمويل واشتداد المنافسة في سوق التوزيع مما يضطرها الى اعتماد عنصر الاثارة والتهويل دون الاكتراث للاثار السلبية وانعكاساتها على سمعة الصحافة وعلى نفوس المواطنين. وهو ما يتنافى مع شعار (الحرية.. مسؤولية) ومع دساتير الدول الديمقراطية التي نادى بالمسؤولية الاجتماعية في الصحافة. والحق فان نقاشات حادة جرت بين المفكرين والسياسيين ورجال الصحافة في مختلف انحاء العالم بشأن هذه الحرية وفي ما اذا كانت حرية شخصية كحرية الاعتقاد أم انها حرية تتعلق بحقوق الانسان السياسية. الا ان صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد حسم هذه النقاشات لصالح الحريات السياسية⁽³⁴⁾.

ولم يكن من الصعب على الصحفيين ان يدركوا منذ البداية ان الصحافة العراقية تعيش أزمة طاحنة.. أزمة معنوية ومادية.. أزمة يشترك في دفع ضريتها الجمهور الواسع ومعهم المنخرطون في المهنة الذين فقدوا ارواحهم جراء ما تسببه فوضى النشر الصحفي في الحياة اليومية⁽³⁵⁾. ويتطلب ذلك من كل منهما جهداً هائلاً للخروج منها. جهد يجمع نتاج كل الافكار والآراء والاتجاهات بغير تفرقة أو اقصاء لأن الازمة تفوق جهد فرد واحد أو تنظيم واحد. ولحسن الحظ فان وراء ظهور الصحافة العراقية تاريخاً طويلاً وتراثاً مجيداً يسند الحق في الدفاع عن حرية الصحافة والحريات العامة بما فيها الحريات الشخصية التي لا يجوز لكائن من كان ان يطمسها أو يلوثها بالتشهير والتجريح والاساءة المتعمدة.

وحتى يتحقق ماتمناه لهذه الصحافة والمواطنين فاننا نشارك
ضحايا التشهير والتجريح والقذف والاساءة اوجاعهم ونساءل:
من ينصف الضحايا؟ من؟

المبحث الثاني

الصحافة المستقلة.. تحديث الواقع في العراق
(مشروع ميثاق لاشاعة المسؤولية المهنية وتجنيب الصحفيين
أخطار الانخراط في التحريض على العنف والنزاع المسلح)

يلزم الواقع في العراق المشتغلين في مؤسسات صناعة الرأي
العام ولاسيما المستقلة منها استنباط مشروع ميثاق صحفي مستمد
من رؤية وطنية تدرك ابعاد الازمة وتوقف زحف اثارها البعيدة.
ويمثل هذا الميثاق، في واقع الأمر نظرية أو رؤية جديدة من
نظريات أو رؤى المسؤولية المهنية للصحافة تضاف الى ماعهدناه
من موثيق لم تفلح في بسط نفوذها بين الصحفيين العراقيين وتعدد
مصالحة وطنية بين مؤسساتهم بحيث تعيد النظر بجميع مسلماتها
وتقاليدها⁽¹⁾ المتشددة السابقة.

وانسا اذ نقدم هذا المشروع نعتقد جازمين بانه قابل للاضافة
والتعديل بحيث يستجيب، في ما بعد، الى اكبر عدد من المكونات
الصحفية ويمثل قاسماً مشتركاً لها. ونحن ايضاً نذهب الى الاعتقاد
بان صياغة ميثاق ينطوي على هذه الاهمية لايمكن ان يقتصر بأي
حال من الاحوال على الصحفيين حسب، ذلك ان ميدان الصحافة

بعد ان شهد فتوحات تكنولوجية جديدة بات يتسع اليوم ليشمل نواحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافة داخل البلاد وخارجها.

ويتكون مشروع الميثاق المقترح من اربعة اقسام هي:
اولاً: قسم مهني يعنى بتطوير ادوات وعناوين الصحافة وملاكاتهما البشرية من حيث الحقائق النفسية والمعيشية والوطنية ويفرض قواعد الممارسة المهنية المبنية على الانصاف والتوازن والدقة والموضوعية⁽²⁾ ذلك ان اهم قواعد الاحتراف تتمثل بفصل المشاعر عند صياغة محتوى التقارير والايخبار. ولعل هذا الترابط مرده ما حصل للعراق من اغراق منظم وقسري ومسنود بقوة الجماعات المسلحة لتسيّد صحافة الطائفة بدلاً من صحافة الوطن الذي ينزف يومياً ويعاني هول الكارثة الانسانية التي يتعرض اليها. حيث تذكر الاحصائيات انه تم اغتيال 220 عالماً ومفكراً واكاديمياً عراقياً، كما قتل فيه من الصحفيين ثلاثة أضعاف من قتلوا خلال حرب فيتنام التي استمرت نحو 10 سنوات. ونشرت صحيفة (لانسييت) البريطانية تقرير جامعة جونز هوبكنز الامريكية الذي يفيد بان عدد القتلى من العراقيين يبلغ 650 ألف شخص بين نيسان 2003 وتشرين الاول 2006، واعلنت منظمة (حرية المرأة) العراقية ان عدد النساء المخطوفات منذ 9 نيسان 2003 بلغ ألفي امرأة. كما اكد تقرير للامم المتحدة ان اكثر من 90 امرأة عراقية ترمّل يومياً ويوجد في بغداد وحدها نحو 300 ألف أرملة فيما يعيش اكثر من نصف مليون طفل تحت وطأة الامراض النفسية بسبب الرعب المتواصل داخل العراق⁽³⁾.

فضلاً على ذلك فان حجم هذه الكارثة يتسع اذا نظرنا الى خارج الحدود لمأساة يتعرض اليها اكثر من 3 ملايين مهاجر تركوا العراق بحثاً عن ملاذ آمن هرباً من العنف الدموي الاعمى. وبهذا الخصوص تتحمل الصحافة العراقية مسؤولية اهمال هذا القطاع العريض سواء من حيث تجاهل معاناته أم عدم ايصال صوت الوطن اليه. ان مشروعنا مبني على الاعتقاد والايمان بقضية رسالة الصحافة في عقد المصالحة بين الداخل والخارج والتزام روح الوسطية⁽⁴⁾ والتسامح بديلاً عن ثقافة العنف والاقصاء التي يتفق معظم العراقيين على عدها ثقافة مستوردة كرسها الاحتلال والاعلام الوافد والتدفق الصحفي الدولي الذي اطاح بآمال الصحفيين العراقيين في نشر التفاوض والامل والسلم الاهلي في ربوع العراق. فاذا كان اليأس والدعاية المضللة المتواصلة قد انحرفت ببعض الشعوب تحت ضغط ظروف معيشية قاسية، فانه يتعين على الصحافة العراقية ان تعمل بسرعة واخلاص حتى لا تتكرر مأساة الحروب الاهلية في بقاع اخرى من عالمنا. نحن نطالب الصحافة اذن بان تخلع رداء السلبية عنها وان تدخل ميدان المعركة الكبرى مع نفسها لكي تؤدي دورها الايجابي الذي يحتمه عليها الارتباط الوثيق بين تاريخ الصحافة وبين كفاح الشعوب وتقدمها⁽⁵⁾.

ومن هنا، نقترح الآتي في الصعيد المهني لمواجهة المخاطر التي تهدد الصحافة المستقلة، والاستجابة لاستحقاقات المرحلة المقبلة:

ضرورة اعتماد المهنية الرصينة واستحضار موثيق الشرف الصحفية في معالجة كل شأن عراقي.

التعاون في التعاطي مع الخيارات المستقبلية المفتوحة، ولا سيما مايتعلق منها بتغليب المصلحة الوطنية والمسؤولية الاجتماعية، من دون ان يعني ذلك المساس بسقف الحريات العامة والخاصة. الالتزام بقواعد النشر المكفولة بالمواثيق الصحفية الدولية، والنأي عن التشهير والتجريح وإثارة الأحقاد والنعرات أياً كان شكلها او مصدرها بخاصة الطائفية منها. فضلاً على اختيار ادارات صحفية كفوءة. فالخلل الاداري مهما كان بسيطاً ينعكس مباشرة على الصفحات المطبوعة⁽⁶⁾.

أما القسم الثاني فهو سياسي يستعيد الثوابت والمبادئ الوطنية ويسعى لتكريسها لمواجهة محاولات تغييب الهوية لحساب أهداف أخرى. وهنا نقترح الآتي:

وضع مصلحة العراق في مقدمة الأهداف والأولويات، وتغليب الهوية الوطنية على ما عداها، من دون أي انتقاص من الهويات الاخرى، أو أي استعلاء على الخصوصيات الثقافية لفرد أو جماعة أو مذهب أو قومية.

رفض أي شكل من أشكال الوصاية على الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى، من أي طرف، حزبياً كان أم حكومياً.

التمتع بأقصى درجات الوعي وكشف محاولات الدس أو التدليس الخبيري والتسريبات التي من شأنها الاساءة الى بعض الأطراف السياسية والاجتماعية أو الإيقاع برموزها لاعتبارات أنانية وغير موضوعية.

ضمان حرية عمل المشتغلين في الصحافة ووصولهم الى المعلومات لاغراض العمل الصحفي البحث ورفض استخدام

الصحافة والصحفيين لخدمة مرامي بعض الاجهزة الاستخبارية التي تعمل ضد مصلحة العراق والتفريق بين النزاهة الصحفية والانحياز المبيت لصالح تبني طروحات او مواقف جهات سياسية او استخبارية عابثة بهذه المهنة.

كشف مصادر التمويل والعمل على الارتقاء بالصحافة من خلال رفض مساومتها مالياً⁽⁷⁾.

وعلى الصعيد الأمني وهو القسم الثالث من المشروع فاننا نقترح الاتي انطلاقاً من ايماننا بان الصحافة تمتلك الضمير والدور اللذين يؤهلانها لتأمين استقرار العراق وتحقيق أمن مواطنيه.

التزام رفض استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية وتجنب الوقوع في شرك المتورطين باستخدام العنف بكل انواعه ومصادره من اغتيال وتفجير وتخريب، بذريعة الحصول على معلومات.

العمل على تحصين المواطنين من محاولات الايقاع بهم واحباط العمليات الضارة بالمجتمع وكشف السياسيين المتورطين في الاغتيال السياسي وتدابير التفجيرات.

التدقيق في نشر الأخبار والتقارير وتحاشي التعامل مع الاخبار والتقارير والبيانات الملفقة والمفتعلة والمفبركة وغير الدقيقة⁽⁸⁾.

كما نقترح في القسم الرابع من المشروع على الصعيد الحكومي:

اعلان التزام الحكومة بعدم استخدام وسائل الصحافة الحكومية ضد الصحافة الوطنية المستقلة والصحفيين المستقلين⁽⁹⁾ وعد ذلك نوعاً من أنواع أرهاب الدولة. ولتنفيذ هذه الغاية يتعين:

أ: تشكيل تكتل اعلامي - صحفي للحصول على الاعلانات

من الوزارات والادارات العامة بأساليب مشروعة ووقف زحف المافيات التي تتخذ من معاقل الفساد الاداري وسائل في الاستحواذ على مصادر التمويل ومنها الاعلانات.

ب: مكافحة الفساد في الوزارات والادارات العامة بما يتعلق بالاعلان، واستخدامه وسيلة للكسب غير المشروع أو الابتزاز أو تصفية الحسابات، وحث مفوضية النزاهة ودوائر المفتشيات العامة في الوزارات والادارات بشكل عام على مراقبة التزام هذه الوزارات والادارات بالضوابط القانونية في نشر الاعلان.

ج: ان الاعلان هو المصدر الرئيس لتمويل وسائل الصحافة المستقلة، وحجبه عنها، يؤثر في تطورها ونموها ويحرم العاملين فيها من مرتبات وأجور تليق بمكانتهم الاجتماعية وتناسب والمخاطر التي يواجهونها في اداء رسالتهم الاعلامية بأمانة وشرف ومسؤولية. لذلك يتعين العمل على رفض ماتقوم به بعض اطراف الحكومة من استخدام غير مشروع للاعلانات وتوزيعها لخدمة احزاب ووزراء ومقربين وهيئات سمسرة تعمل لصالح مسؤولين يتخفون وراءها.

حث الحكومة على تعزيز سلطة الصحافة بمحاسبة الافراد والجهات التي تحاول النيل من وسائل الصحافة ومنعها من اداء دورها الرقابي النقدي⁽¹⁰⁾.

حث الحكومة على مساعدة المؤسسات الاعلامية في الحصول على مستلزماتها التكنولوجية والمادية من خلال اعفاءات كمركية وضريبية أسوة بما هو جار في بعض الدول الاوربية.

مطالبة الحكومة بالحصول على مزيد من فرص التدريب في

العراق وخارجه للعاملين في المؤسسات الصحفية. ولا سيما في مجال (التليمايك)⁽¹¹⁾.

وضع ضوابط للمنافسة بين شبكة الاعلام العراقي الممولة من المال العام والمؤسسات الاعلامية المملوكة للقطاع الخاص ومنابر النفع العام.

الالتزام بمنح وسائل الاعلام فرص ايفاد متسببها مع الوفود الحكومية والافادة من مجالات الدعم الحكومي في هذا المجال. تمكين المؤسسات الصحفية التي لا تملك مطابع خاصة بها، من استثمار مجال الدعم لمطابع شبكة الاعلام العراقي وخلق فرصة المنافسة مع المطابع الأهلية⁽¹²⁾.

دراسة إمكانية منح المؤسسات الصحفية الواعدة فرص استثمار منشآت وزارة الاعلام المنحلة بشروط ميسرة وعقود مساطحة، والافادة من الملاكات الهندسية الفنية التي ألحقت بوزارة الثقافة وصارت عبئاً عليها، لعدم توفر درجات وظيفية تلائم اختصاصاتها.

سن قانون يحرم المس بحرية الصحفي أو مضايقته أو تهديده بأي شكل من الأشكال المادية والأمنية.

وفي هذا الاطار يتداول الصحفيون القول (ان الاعتداءات والتصفيات والتهديدات والمضايقات التي يتعرض اليها الصحفيون في العراق، ليس مصدرها الجماعات الارهابية والعصابات المسلحة حسب، بل عناصر بعض الأحزاب ومسؤولون في أجهزة مدنية وعسكرية، وجماعات طائفية).

إطلاق سراح الصحفيين المحتجزين حالياً لأي سبب من

أسباب النشر، سواء المحتجزين منهم لدى القوات الأمريكية أم القوات العراقية وعددهم مشمولين بالقانون الدولي الانساني بغية حمايتهم من الضرر⁽¹³⁾.

تقديم المساعدة اللازمة لمراسلي الصحف في المحافظات وتوفير عناصر الحماية اللازمة لهم لتمكينهم من اداء رسالتهم وإيصال أصوات المواطنين بأمانة ودقة⁽¹⁴⁾.

الزام وزارة الثقافة وشبكة الاعلام العراقي بوضع المؤسسات الاعلامية التابعة للقطاع الخاص في أولوية اهتماماتها عند توفر الفرص التدريبية والتمويلية والمشاركة في المهرجانات والملتقيات الخارجية.

إنشاء جمعية تعنى بمؤسسات النشر الصحفي المستقلة في العراق وتنوّلّى الاطلاع على آخر التقنيات في مجالات النشر الاعلامي ورعاية مجموعات العمل المنبثقة عنها وتدريب المختصين في مجال الصحافة وتطوير العلاقات مع المنظمات النظرية في الشرق الأوسط والعالم⁽¹⁵⁾.

الاستفادة من خبرات وتجارب منظمة الصليب الأحمر الدولية في مجال حماية المدنيين ولاسيما الصحفيين ذلك انه (في حال وجود ارادة سياسية مقترنة بغياب الامكانيات او الخبرة اللازمة يمكن للجنة الدولية تقديم أنشطة دعم من بينها تعزيز الطاقات المحلية)⁽¹⁶⁾.

الخلاصة

يخلص الباحث الى ان تحديات الواقع الصحفي تتطلب من بين امور عديدة تمسكاً من الصحفيين بمسؤوليتهم المهنية، لما في ذلك من ضمانات تجنبهم مخاطر الانزلاق الى التداعيات التي تنجم عادة عن النزاعات الطائفية المسلحة، وتوظيف هذه المسؤولية لمساعدة الضحايا واشاعة اجواء التسامح والمصالحة من خلال مبادئ الاخلاقيات المهنية التي تقوم على أساس التوازن والانصاف والدقة والموضوعية.

وربما لن يتحقق ذلك الا بميثاق يتفق الجميع عليه ويرجمه المشتغلون في المهنة الصحفية باعتماد مقومات الاحتراف الصحفي الذي يفصل المشاعر عند صياغة محتوى التقارير والابحار. وقد اقترح الباحث نظرية او رؤية اولية قابلة للتعديل أو المناقشة لبلوغ هذه الغاية في بلد ينزف وسيستنزف دون رحمة.

هوامش الفصل الثالث

المقدمة

1. كثير ما يصرح السياسيون العراقيون بذلك لتأكيد تورط استخبارات دول الجوار بالأوضاع العامة في البلاد.
2. الحياة الامبريالية في مدينة الزمرد: من داخل المنطقة الخضراء ببغداد، انظر عرضاً للكتاب في صحيفة (الوطن) السعودية 2473 عدد 8/7/2007. وكذلك في الملخص التنفيذي والاستنتاجات والتوصيات لتقرير منتدى السياسة العالمي - المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 341، تموز 2007، ص12.
3. (الزمان) 1608 عدد 13/9/2003.
4. توني بفانير، الحروب غير المتكافئة من منظور القانون الانساني والعمل الانساني، القاهرة، مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر 2005، الاحتجاز الدين، 2006، ص73.
5. القرآن الكريم، سورة (المؤمنون) 70.
6. اشارت دراسة الى ان عدد المدنيين القتلى من العراقيين بلغ اكثر من 655 ألف قتيل، منهم 1640 قتلوا خلال شهر حزيران 2007، بحسب احصائية أوردتها وكالة انباء الاسوشيتدبرس. بينما ذكرت تقديرات الجيش الامريكي ان عدد المدنيين العراقيين، الذين سقطوا منذ بدء التدخل العسكري في العراق، يزيد على 66 ألفاً. أما ضحايا العنف الطائفي، وعدد الجثث التي تم العثور عليها منذ بدء العمل بالخطة الامنية في بغداد التي بدأت منتصف شباط 2007، فقد بلغ أكثر من 531 جثة خلال شهر حزيران و747 خلال شهر ايار و439 جثة خلال نيسان. وبلغ عدد الاكاديميين الذين تم اغتيالهم في العراق 326 اكاديمياً. وبلغ عدد المهجرين واللاجئين داخل العراق نحو مليوني عراقي حتى الخامس من حزيران من العام ذاته، في حين ارتفع عدد المهاجرين خارج العراق من نحو نصف مليون قبل الحرب الى أكثر من مليوني عراقي بعد الحرب. (المشرق البغدادي) 1009 عدد 8/7/2007.
7. تداعيات ذلك تجده في: (تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي لعام 2006، اعداد اللجنة الدائمة للحريات في الاتحاد العام للمصحفين العرب، القاهرة). وقد احتل العراق المرتبة المقدمة في خرق مقياس الحريات، ص19.

المبحث الاول

1. تنفيذ بعض المصادر بصدور نحو 180 - 200 صحيفة خلال الشهور الستة الاولى، وبعد مضي عام على عراق ما بعد الحرب بلغ العدد 235 صحيفة، وبعد مضي عامين بلغ عدد الصحف 346 صحيفة منها صحف يومية ومنها ما يصدر مرتين او اكثر في الاسبوع او اسبوعية او نصف شهرية او شهرية. وذهبت بعض المصادر الى القول ان ما يقرب من 700 صحيفة صدرت في محافظات العراق كافة. وهو قول تتحفظ على مبالغته بالنظر لوجودنا انذاك في خضم هذه الفوضى وكنا نتابع صدورها يومياً بحكم علاقة ذلك بمسؤوليتنا رئيساً لتحرير طبعة العراق من جريدة (الزمان).
2. خدمة واشنطن بوست، الشرق الاوسط عدد 20/8/2003.
3. يومية سياسية عربية دولية صدرت أول مرة في لندن في 10 نيسان 1997 ويرأس تحريرها الاعلامي المعروف سعد البراز. وقد أصدر طبعة البصرة يوم 9 نيسان 2003 ثم تلاها اصدار طبعة بغداد في 29 نيسان 2003 قبل ان يتم دمجها حالياً بطبعة واحدة باسم (طبعة العراق).
4. داعية اسلامي أسس بعد نيسان 2003 تنظيم (الحركة الوطنية الموحدة) وأصدر الجريدة بترخيص من سلطة الائتلاف في 12/6/2003 واضطر الى غلقها نتيجة تدهور الاوضاع الامنية ومغادرته العراق والاقامة في دولة الامارات العربية المتحدة، دبي. وعمد عاملون فيها الى اصدار جريدة تحمل الاسم ذاته مما حدا بالكبيسي الى نشر بيان يعلن فيه انها، علاقتهم بها متهماً اياهم بالعبث بالمطبوع والاساءة الى الحركة وشخصية رئيسها.
5. ميز مارك فرانسوا بيرنيه في كتابه (اخلاقية ومسلكية الصحافة) بين الصحفي وسواه ممن يعملون في الحقل الاتصالي، راجع عرضاً للكتاب في: (المؤتمر) البغدادية 925 في 21/9/2005.
6. وكالة الصحافة الفرنسية 3/12/2005
7. جامعة الدول العربية - تنمية الاعلامي العراقي، ورقة مقدمة من قبل جامعة الدول العربية الى المؤتمر الدولي الذي اقامته هيئة الاعلام والاتصالات حول حرية التعبير والتنمية الاعلامية في العراق الذي عقد في باريس للمدة من 8-10 كانون الثاني 2007.
8. نوري المالكي، كلمة موجهة الى اجتماع ممثلي المكاتب الاعلامية في الوزارات، (الصباح) البغدادية 1122 عدد 26/5/2007.

9. للمزيد راجع: صباح ياسين، الاعلام النسق القيمي وهيمنة القوة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
10. دانتى تشيني، حرب العراق والتغطية الاعلامية المرتبكة، المؤتمر 1360 عدد 5/6/2007.
11. بيان العريض، وسائل الاعلام العراقية وأثرها في التغيير بعد عام 2003، ثقافتنا، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، العدد الثالث 2007، ص10.
12. عبد الفتاح ابراهيم، حرية الرأي والفكر، جمع وتنفيذ شهاب احمد الحميد، بغداد، العصر الحديث، 2004، ص106.
13. Doris A. Garber - Media and American politics Washington congressional Quartey prees - second Edition - 1984 - p.5.
14. عزيز السيد جاسم، مبادي الصحافة في عالم المتغيرات، بغداد - دار افاق عربية - 1985 - ص7.
15. بشأن ملامح هذه المرحلة راجع: سعد الدين خضر، صحف العراق بعد العاشر من نيسان 2003، تطبيق وتوثيق - الموصل، 2006، وكذلك د. مؤيد الخفاف، الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان 2003 وحتى نيسان 2005، بغداد، الباحث الاعلامي، كلية الاعلام بجامعة بغداد، العدد الثاني حزيران 2006، ص 43 وما بعدها.
16. اغلقت سلطة التحالف صحيفة (المستقلة) لنشرها مقالا في 13/7/2003 دعت فيه الى قتل كل من يتعاون مع الامريكيين ولكنها عادت وسمحت لها بالصدور.
17. راجع التغطية الصحفية لحوادث النجف للمدة من 9 ايار ولغاية الاول من آب 2004 حيث وافق السيد مقتدى الصدر على خطة عرضها المرجع الديني السيد علي السيستاني انتهت اعتصام انصار الصدر في الروضة الحيدرية واوقفت اطلاق النار مع القوات الامريكية والعراقية المشتركة.
18. جون هوهنبرغ، مصدر سابق، ص5.
19. أليين هيوم، حرية الصحافة في الانظمة الديمقراطية، المؤتمر 1372 عدد 25/6/2007.
20. يلقي رؤساء وسائل اعلام عراقية على الحكومة والكل السياسية مسؤولية عمليات الاغتيال التي يتعرض لها الصحفيون العراقيون وقضوا باعمال عنف خلال السنوات الاربع الماضية، وتقيد جميع هذه الحوادث ضد مجهولين

فيما حملت منظمة تطلق على نفسها اسم (مرصد الحريات الصحفية) القوات الامريكية مسؤولية مقتل 17 صحفياً والقوات العراقية مقتل صحفيين اثنين بطريق الخطأ. (تقرير كتاب اليوم العالمي للصحافة في 2/5/2006 وتضمن اسماء 109 صحفيين قتلوا بنيران مختلفة).

21. قول يتداوله صحفيون ثبواوا مناصب سابقة في نقابة الصحفيين العراقيين.
22. ابراهيم الداوقوي، قانون الاعلام نظرية جديدة في الدراسات الاعلامية الحديثة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بلا تاريخ، ص 9.

23. راجع: ياس خضير البياتي، الاعلام الدولي والعربي، جامعة بغداد، كلية الاداب، 1993. وكذلك نشير الى جهود اليونسكو في مجال (التنوع الثقافي الخلاق) في كتاب صدر بالقاهرة عام 1979 عن المجلس الاعلى للثقافة تقديم د. جابر عصفور.

24. للمزيد انظر: وائل عزة البكري، تشريعات الصحافة في العراق رؤى وافاق، الباحث الاعلامي، كلية الاعلام وجامعة بغداد، العدد الثاني حزيران 2006.

25. الكتاب المقدس، انجيل لوقا، فصل 10، عدد 27.

26. رويترز 27/4/2005.

27. اوقف بول بريمر العمل بقانون العقوبات فيما يتعلق بجرائم النشر في التشريعات العراقية، انظر: الوقائع العراقية 3978 في 6/10/2003 الامد رقم (7).

28. نشير بهذا الشأن لازمة اغلاق قناة (الشرقية) الفضائية وصحيفة (الزمان) الدولية التي تسبب بها اربعة من اعضاء مجلس النواب، يمكن مراجعة نص مذكرة موجهة الى رئيس المجلس وبيان المجلس بخصوص التغطية الاعلامية للمؤسستين المذكورتين رقم 96 في 16/10/2006 والتوصية بمعاقبتها، وكالة الصحافة الفرنسية في 17/10/2006 وبيان مرصد الحريات الصحفية العراقي الذي عد تحذيرات البرلمان مخالفة للقوانين، رويترز 18/10/2006.

29. لم يلفت مجلس النواب العراقي (البرلمان) حتى الان الى صياغة مشروع قانون ينظم العملية الاعلامية في العراق على الرغم من اتساع المطالبة به من مختلف الاوساط.

30. يقول اسماعيل زاير رئيس تحرير صحيفة (الصباح الجديد) ان 90 بالمئة

من جلسات البرلمان لايصح لوسائل الاعلام بتغطيتها. وان عملية توزيع الصحف محكومة بسيطرة المجموعات المسلحة على المناطق حيث هي التي تقرر اي جريدة يجب ان توزع او تمنع في المنطقة التي تسيطر عليها. وازداد (ان ماقرّب من 18 موزعاً للصحف تم اغتيالهم بواسطة المجموعات المسلحة كما ان العديد من الموزعين تم اختطافهم). انظر: اصوات العراق 18/6/2007.

31. حاول رهط من الصحفيين المنفيين الذين عادوا الى العراق بعد نيسان 2003 تأسيس تنظيم نقابي بديل لنقابة الصحفيين التي تأسست عام 1959 برعم كون صحفي النظام السابق هم الذين يهيمن عليها. وقد تمخض هذا المسمى عن تأسيس (اتحاد الصحفيين العراقيين) المشلول حالياً من الناحية التنظيمية والاجرائية نتيجة هجرة رئيسه الى خارج البلاد.
32. طارق حرب، الدستور العراقي لسنة 2005 في بحوث ومقالات، دار الحش، بغداد، 2007، ص 288 وص 379.
33. امام القضاء العراقي اكثر من 17 دعوى رفعت ضد عدد من الصحفيين ومؤسساتهم من قبل مسؤولين حكوميين وامنيين، أغلّق ملف أربع قضايا منها حتى الان بينما مازال البقية تنتظر الحسم في ساحات القضاء (مرصد الحريات الصحفية - 28/5/2007) ويمكن الاشارة الى القضية التي رفعها وزير الاتصالات الاسبق حيدر العبادي وشركة نفط الجنوب ضد جريدة (الزمان) وقضية وزير الكهرباء كريم وحيد ضد صحيفة (المدى) البغدادية.
34. انظر: تعبئة الرأي العام لتعزيز حقوق الانسان والمصالحة الوطنية، المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي، تموز 2006، بغداد، ص 4-24.
35. تفيد احصائيات نقابة الصحفيين العراقيين بأن 227 صحفياً وموظفاً اعلامياً قتلوا منذ نيسان 2003 فيما لايزال مصير 15 اخرين غير معروف حتى الان، وكالة الصحافة الفرنسية 12/6/2007.

المبحث الثاني

1. نظمت شبكة الاعلام العراقي ملتقى لبويرة ميثاق شرف اعلامي قاطعته بعض الصحف الحزبية وتمخضت عنه مسودة اقرت مطلع العام 2006 لانجاح مبادرة المصالحة الوطنية ولكنها لم تكن ملزمة.

2. هذه المقومات وردت على لسان شيربل هالبرت رئيسة مؤسسة البث العام الامريكية التي قادت برامج تكريس الاخلاقيات في العمل الاعلامي ومحاربة الشائعات في عهد الرؤساء جورج بوش الاب وخليفته بيل كلنتون وجورج بوش الابن (حوار معها في برنامج داخل واشنطن تبثه قناة الحرية مساء السبت 7/7/2007).
3. توجه ومزاج فكري وبانها اسلوب لحل النزاعات واحتواء التطرفات المدمرة فضلا عن كونها مصلحة اجتماعية واقتصادية وسياسية. انظر: (المدى) البغدادية 889 عدد 8/7/2007.
4. الدستور البغدادية 1107 عدد 5/6/2007.
5. مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي، دار المعارف، مصر، 1968. ص251.
6. أ. تسوكاسوف، ادارة الصحيفة، ترجمة ايمان احمد، مدرسة التضامن لتدريب وتأهيل الصحفيين، بغداد، 1985، ص3.
7. راجع: احمد عبد المجيد، أزمة التمويل في الصحافة العراقية، الاعلان مصدر لاستمرار صدور الصحف المستقلة، بغداد، مجلة الآداب، العدد 73، 2006 - بغداد.
8. يخضع المفكر اللبناني حسن عجمي مفهوم العنف الى معادلة التكنولوجيا والعلم ويرى ان الاول لا يختلف عن التخلف. فالشعب المتخلف هو شعب يمارس العنف والارهاب. بيروت، انظر: حسن عجمي، السوبر تخلف، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2007، ص13.
9. قدم كبار الصحفيين العرب والاجانب عصارة خبراتهم ومبادئهم في هذا المجال ويمكن الاستفادة بهذا الشأن من تجربة الصحفي المعروف فؤاد مطر في: خليل احمد خليل، هموم العرب حكماً ومحكومين 963-2003، ج 1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.
10. تعهدت حكومة المالكي بجملة من المبادئ والاسس في برنامجها السياسي الذي قدمته لمؤتمر شرم الشيخ في مصر تضمنتها وثيقة العهد الدولي مع العراق، انظر: العهد الدولي مع العراق رؤية مشتركة والتزامات متبادلة، الملحق الاول وقد ورد بين ثناياه مايمكن عده التزامات ازاء حرية التعبير والرأي والمعتقدات.
11. وعد نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية الصحفيين بعد تزايد عمليات

استهدافهم واغتيالهم بسن تشريعات تكفل حمايتهم ولكن لم يتحقق شيء من ذلك.

12. راجع بشأن تطورات التقنية الطباعة التي شهدتها بعض المؤسسات الصحفية العراقية رغم تدهور الاوضاع: العراق.. الصحف تنجو من آثار العنف، دبي، مجلة الطباع، السنة الرابعة، العدد 37، تموز آب 2007، ص63-64.

13. مفهوم جديد يترجم التزاوج المتزايد بين الكمبيوترات والاتصالات. انظر: أرمان وسمال ماتلار، تاريخ نظريات الاتصال، بيروت، ترجمة نصر الدين العياض والصادق رابع، ط3، المنظمة العربية للترجمة، 2005 - ص143.

14. يتعرض المراسلون الى مضايقات بينها رفع دعاوى قضائية ضدهم كما حدث لمراسلي صحيفة (الزمان) في الكويت علي العلاق وفي البصرة عبد البطاط وفي الناصرية باسم الركابي بذريعة نشر اخبار تسيء لعشيرة او جماعة سياسية او مؤسسة حكومية.

15. قدمت هيئة الاعلام والاتصالات مقترحات للسياسة المتعلقة بالاعلام في العراق تم تكليف مركز ستانهورب باعدادها وجرى توزيعها في مؤتمر دولي عقد بالتعاون مع اليونسكو بباريس في 8-10 كانون الثاني 2007، تضمنت بعض الرؤى المفيدة لاسيما في مجال بناء الامكانيات البشرية والمؤسسية ومن بينها تأسيس جمعية للاعلاميين المهنيين، قالت انها ستحسن الاستشارات بين الهيئة والاعلاميين. ص58.

16. الان ايشليمان، حماية المحتجزين: عمل اللجنة الدولية وراء القضبان، مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر 2005، الاحتجاز الرسمي، ص20.

المصادر

اولا: الكتب العربية

1. القرآن الكريم
2. الكتاب المقدس، انجيل لوقا
3. ابو أصبع، صالح خليل، الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة، عمان: دار آرام للدراسات والتوزيع والنشر، 1995.
4. ابو السعد، عدنان عبد المنعم، تطور الخبر واساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام 1917، بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، 1983.
5. احمد، عبد السلام واخرون، تاريخ الصحافة في العراق، بغداد: كلية الاعلام، 2002.
6. بيري، توماس، الصحافة اليوم، ترجمة مروان الجابري، بيروت: مؤسسة بدران، 1964.
7. البكري، وائل عزة، تطور النظام الصحفي في العراق 1958، 1980، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1994.
8. البياتي، ياس خضير، الاعلام الدولي والعربي، جامعة بغداد، بغداد: كلية الاداب، 1993.
9. جابر، سامية محمد، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، الاسكندرية: دار المعرفة الجماهيرية، 1984.
10. السيد جاسم، عزيز، مباديء الصحافة في عالم المتغيرات، بغداد: دار افاق عربية، 1985.
11. الدافوقي، ابراهيم، قانون الاعلام نظرية جديدة في الدراسات الاعلامية الحديثة، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بلا تاريخ.
12. هوهنبرغ، دون، الصحفي المحترف، بيروت: المؤسسة الاهلية، بلا تاريخ.
13. مار الامبوس، ميشيل، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، بغداد: ترجمة احسان محمد الحسن واخرون، بيت الحكمة، 2001.
14. حرب، طارق، الدستور العراقي 2005 في بحوث ومقالات، بغداد: دار الحنش، 2007.

15. حسيب، خير الدين، مستقبل العراق، الاحتلال المقاومة التحرير والديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
16. حمزة، عبد اللطيف، أزمة الضمير الصحفي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1960.
17. خضر، سعد الدين، صحف العراق بعد العاشر من نيسان 2003، تطبيق وتوثيق، الموصل، 2006.
18. فهمي، محمد سيد، الاعلام من المنظور الاجتماعي، الاسكندرية: دار المعارف، 1984.
19. مارتلار، أرمان وميشال، تاريخ نظريات الاتصال، بيروت: ترجمة نصر الدين الفياض والصادق رابع، ط3، المنظمة العربية للترجمة، 2005.
20. روبرت، شمول، مسؤولية الصحافة، عمان: ترجمة الفرد عصفور، مركز الكتاب الاردني، 1990.
21. تعبئة الرأي العام لتعزيز حقوق الانسان والمصالحة الوطنية، بغداد: المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي، 2006.
22. التهامي، مختار، الصحافة والسلام العالمي، مصر: دار المعارف، 1968.
23. تسوكاسوف. أ، ادارة الصحيفة، بغداد: ترجمة ايان احمد، مدرسة التضامن لتدريب وتأهيل الصحفيين، 1985.

ثانيا: الكتب الاجنبية

1. Doris A. Garber – Media and American politics
Washington congressional Quarterly press – second
Edition – 1984.

ثالثا: المجلات

1. مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر 2005، الاحتجاز الدين، 2006، القاهرة.
2. ثقافتنا، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، العدد الثالث 2007.
3. المجلة المصرية لبحوث الاعلام، جامعة القاهرة، العدد الاول 1007.

4. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 341، تموز 2007.
5. الباحث الاعلامي، كلية الاعلام بجامعة بغداد، بغداد، العدد الثاني حزيران، 2006.
6. مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد 73، 2006.
7. الطباع، السنة الرابعة، العدد 37، تموز، اب 2007، دبي.

رابعاً: الصحف

1. الوطن السعودية 8/7/2007
2. الزمان الدولية 13/9/2003
3. المشرق البغدادية 8/7/2007
4. الشرق الاوسط السعودية 20/8/2003
5. المؤتمر 21/9/2005 و 5/6/2007 و 25/6/2007
6. الصباح البغدادية 26/5/2007
7. الوقائع العراقية 6/10/2003
8. المدى البغدادية 8/7/2007
9. الدستور البغدادية 5/6/2007

خامساً: وكالات الانباء

1. وكالة الصحافة الفرنسية 3/12/2005 و 17/10/2006 و 12/6/2007
2. رويترز 27/4/2005 و 8/10/2006
3. اصوات العراق 18/6/2007

سادساً: قنوات فضائية

1. قناة الحرة - برنامج من داخل واشنطن - 7/7/2007

سابعاً: وثائق وقوانين

1. قانون نقابة الصحفيين في القطر العراقي.
2. ميثاق العمل الصحفي لاتحاد الصحفيين العرب 17-25 نيسان 1972.

3. وثيقة العهد الدولي مع العراق رؤية مشتركة والتزامات متبادلة، مؤتمر شرم الشيخ، 2007.
4. تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي 2006، اعداد اللجنة الدائمة للحريات في الاتحاد العام للصحفيين العرب، القاهرة.
5. الترخيص الممنوح من سلطة الائتلاف لاصدار صحيفة (الساعة) في 12/6/2003.

ثامنا: المؤتمرات والندوات

2. مؤتمر حرية التعبير والتنمية الاعلامية في العراق، باريس 8-10/1/2007.
3. ندوة مركز النزاهة للثقافة والرأي، بغداد، 2004.

المركز الإسلامي الثقافي
مكتبة سماحة آية الله العظمى

3. وثيقة العهد الدولي مع العراق رؤية مشتركة والتزامات متبادلة، مؤتمر شرم الشيخ، 2007.
4. تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي 2006، اعداد اللجنة الدائمة للحريات في الاتحاد العام للصحفيين العرب، القاهرة.
5. الترخيص الممنوح من سلطة الائتلاف لاصدار صحيفة (الساعة) في 12/6/2003.

ثامنا: المؤتمرات والندوات

2. مؤتمر حرية التعبير والتنمية الاعلامية في العراق، باريس 8-10/1/2007.
3. ندوة مركز البزاز للثقافة والرأي، بغداد، 2004.